دور المجتمع المدني في التنمية المحلية
–ولاية باتنة أنموذجا–

أ. جليلة لعبداوي

باحثة بقسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر

ملخص:

"جمعيات نشطة في مقبرة العمل الجمعوي" هي مقولة للباحث الاجتماعي دان فرناند بشمان Dan Fernand Bichman" وهي عبارة قد تصف بواقعية حال الجمعيات ومختلف فواعل المجتمع المدني في ولاية باتنة . بناءا على ذلك، تسعى هذه المقالة إلى دراسة دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بولاية باتنة. سيتم في البداية القاء الضوء على واقع التنمية المحلية في ولاية باتنة بمختلف قطاعاتها :الفلاحة، الصناعة، السياحة، ثم تحليل واقع مؤسسات المجتمع المدني بالولاية و أهم تكويناته مع تخصيص الدراسة حول الحركة الجمعوية و اسهاماتها التنموية بالولاية، و مختلف الآليات التي تحرك العمل الجمعوي بها، و في الأخير سنحاول تقييم الدور التنموي للمجتمع المدني بالمنطقة، من خلال تحليل العوائق و العراقيل المثبطة للعمل الجمعوي داخل الولاية، ومن ثم استشراف مستقبله في اطار الخريطة التنموية بباتنة.

Résumé :

Les associations actives dans le cimetière de travail associatif " est l'argument du chercheur en sciences sociales **Dan Fernand Bichman**, une phrase peut décrire de façon réaliste si les associations et divers autres acteurs de la société civile dans la wilaya de Batna . Par conséquent , la recherche de cet article afin d'examiner le rôle de la société civile dans le développement local . au niveau local à la wilaya de Batna sera à l'origine pour faire la lumière sur la réalité du développement local dans la wilaya de Batna dans divers secteurs : agriculture, industrie, tourisme , puis analyser la réalité des institutions de la société civile à batna et les formations plus importante avec l'attribution de la recherche sur le mouvement associatif et sa contribution dans le développement local à Batna, et divers mécanismes qui conduisent l' associatif fonctionnent, et dans ce dernier nous allons

essayer d'évaluer le rôle de développement de la société civile dans la région, à travers l'analyse des barrières et des obstacles au travail associatif inhibiteur sein de la wilaya , et ensuite chercher à son avenir dans le cadre du plan de développement à Batna.

مقدمة

اجمعت معظم مؤتمرات واجتماعات القمم العالمية التي نظمتها وكالات الأمم المتحدة منذ تسعينيات القرن الماضي على إعتبار المجتمع المدني بمختلف تكويناته رافدا مهما من روافد التنمية الإنسانية المستدامة.كما عرفت السنوات الأخيرة تنامي الوعي العالمي و الوطني بجدوى اشراك المجتمع المدني وترقية دوره التنموي.

و موضوع المجتمع المدني و دوره في التنمية المحلية يندرج ضمن السياق العالمي و انعكاساته على المستوى الوطني و المحلي، و الذي طرح مفهوم المشاركة بين الدولة وشركائها الإجتماعيين، سواءا القطاع الخاص، أو المجتمع المدني، و الهدف من ذلك هو ضمان صيرورة ونجاح العملية التنموية، خاصة في شقها المحلي. و هو الأمر الذي أصبح يلاقي رواجا كبير ا على مستوى الخطاب السياسي الجزائري.

ولاية باتنة كغيرها من ولايات الدولة الجزائرية (عاصمة الأوراس)، يعد موضوع المجتمع المدني و دوره التنموي احد الأولويات التي لاقت في المدة الأخيرة برامج تحفيزية من اجل النهوض بهذا الشريك للإضطلاع بدوره في التنمية المحلية. من هنا تتبين أهمية الموضوع من خلال معرفة مدى فاعلية المجتمع المدني في العملية التنموية التي تخوضها ولاية باتنة، و كذلك الكشف عن اهم مظاهر عمل و نشاط مؤسسات المجتمع المدني، بالتركيز على الحركة الجمعوية، ومن ثم امكانية تقييم آدائها .

إن مسألة الدور التنموي للمجتمع المدني لطالما كانت موضع نقاش و جدال حول وجود هذا الدور كحقيقة يمكن ايجادها على أرض الواقع من جهة، و نجاحه في ايجاد بدائل يمكن تحقيقها امبريقيا لتفعيل و تسريع وتيرة التنمية المحلية من جهة ثانية، لكن الإشكالية التي نود مناقشتها من خلال هاته المقالة تتعلق أساسا بمدى فاعلية الدور التنموي للمجتمع المدني في ولاية باتنة ؟

لوضع هذه الاشكالية موضع دراسة و تحليل، ارتأيت فحص مجموعة من العناصر الرئيسية و المتمثلة في:

مونوغرافيا ولاية باتنة

واقع مؤسسات المجتمع المدني في ولاية باتنة

آليات العمل الجمعوي بولاية باتنة

تقييم الدور التنموي للمجتمع المدني في ولاية باتنة

مونوغرافيا ولاية باتنة:

تحتاج دراسة و قياس مدى فعالية المجتمع المدني في ولاية باتنة التعرف أولا على البيئة الجغرافية و السياسية و الاقتصادية و الادارية التي تنشط فيها مؤسسات المجتمع المدني، و بالتالي كان لزاما علينا التطرق في البداية إلى مختلف المعلومات المونوغرافية المتعلقة بولاية باتنة.

التعريف الجغرافي لولاية باتنة1:

تقع ولاية باتنة في المنطقة الشرق الجزائري ما بين الدرجة الرابعة و الدرجة السابعة من خط الطول الشرقي و الدرجة 35، 36 من خط العرض الشمالي.

و تتربع الولاية على مساحة تقدر ب12.038.76 كم2. يحدها من الشمال ولاية ميلة، و من الشمال الشرقي ولاية أم البواقي، و من الشمال الغربي ولاية سطيف، ومن الشرق ولاية خنشلة، ومن الغرب ولاية مسيلة ، ومن الجنوب ولاية بسكرة.

اقليم الولاية مسجل في أغلبه ضمن المجموعة الطبيعية المكونة من ملتقى الأطلسين "التلي و الصحراوي" و هذا ما يمثل الخاصية الطبيعية للولاية، و يحدد كذلك خاصية بيئة و ظروف حياة الإنسان، كما ينظم في نفس الوقت توزيع مختلف المناطق الطبيعية المبينة كمايلي2:

الهضاب العليا: في الشمال تظهر منطقة الهضاب العليا التلية التي تشكل الحدود الشمالية للولاية، و خاصة مع سلسلة البحيرات الصغيرة المالحة مثل السبخة البيضاء، و سبخة تارشت و سبخة أزمون...إلخ، يوجد في هذا الجزء من الولاية ارتفاعات تتراوح ما بين 800م و 1000م، و مع انحدارات نادرا ما تتعدى نسبة 3% .و بصفة عامة، فإن الهضاب العليا متكونة من منحدرات خفيفة واسعة.

مناخ الهضاب العليا: تتميز بمناخ شبه قاري نصف جاف بارد، تقدر الامطار التي تسقط سنويا بالمنطقة ب: 348.4 مم.

نوعية النباتات:تتميز المنطقة بنوعية النباتات التالية: غابات البلوط الأخضر، غابات الصنوبر، أشجار العنب و الفستق، و باقي الغلاف النباتي يتكون من أدغال و مسارات و بعض المساحات الصغيرة و للحلفاء المتمركزة قرب الشطوط، هي كذلك منطقة الزراعات الكبرى(قمح، شعير...).

التضاريس الجبلية:الأطلس التلي بمجموع جباله(الحضنة، بوطالب، بلزمة) و الأطلس الصحراوي بجباله(الأوراس، متليلي، عزاب)، يكوّنان الهيكل الطبيعي و الأساسي للولاية و بذلك فهي تشكل المجموعة الطبيعية الأهم من منظور المساحة تمثل 45% من الساحة الكلية للولاية.

داخل هذه الجبال الضخمة تتمركز الأحواض مثل حوض عين التوتة المحاط مثل حوض عين التوتة المحاط بجبل إش علي(1815م)، و الشفة و جبل متليتي (1496م)، وجبل بوس(1789)، وجبل رأس قدلان(2010م)، و يوجد هذا الحوض على ارتفاع متوسط قدره 900م .

مناخ المنطقة: يرافق هذا التباين في الارتفاع تنوع في المناخ. القمم المرتفعة لجبل شيليا و جبل المحمل و جبل بلزمة، تعتبر هاته المناطق المناخية شبه الرطبة الباردة حيث تتراوح كمية الأمطار التي تتساقط بها ما بين 600 و 900 مم في السنة، كما نلاحظ تراكم الثلوج المستمر نسبيا 15 يوم بأرَيس(1000م) و في جبل شيليا (2326م).

السهول السهبية المرتفعة: تقع في الناحية الغربية للولاية، ومحيطة من الشمال بجبال الحضنة، ومن الشرق بجبل بلزمة ومتليلي، و من الجنوب بالإنحدار الشمالي لجبال عمار، ميكمزان و بوزغمة.

–مناخ المنطقة، ينتمي الى المناخ الجاف البارد ، حيث معدل كمية سقوط الامطار يتراوح بين 200 و 300 مم سنويا.3

التعريف السياسي و الإداري لولاية باتنة:

تاريخ ولاية باتنة4:

يرجع أصل تسمية باتنة إلى لفظ" بتنه" الذي كان يعني "مبيت" و بموجب مرسوم صدر بتاريخ 12 سبتمبر 1848م تم تسميتها "لومباز الجديدة"، غير أن هذه التسمية ما لبثت أن استبدلت بتسميتها الأصلية "باتنة" و ذلك بموجب مرسوم آخر صدر في 20 جوان 1849 وهي لا تزال تعرف بهذه التسمية إلى يومنا هذا.

و بحكم موقعها بقلب منطقة الأوراس و باعتبارها همزة وصل بين الصحراء و الهضاب العليا للشرق الجزائري، ورثت منطقة باتنة تاريخا حضاريا عريقا، فتعاقبت عليها عدة حضارات، بدءا

بالحضارة النوميدية التي بقيت آثارها واضحة بالمنطقة، مثل مدينة "إشوكان" و قرية" بالول" بحصنها الشهير بدائرة منعة، وضريح"إمدغسن" بدائرة المعذر.و بعد ذلك غزاها الرومانيون و تمكنوا من احتلالها بعد حروب طاحنة مع النوميديين سنة 42م.

و شهدت المنطقة في عهد الرومان تطورا عمرانيا كبيرا فشيدوا بها عدة مدن منها" لومبازيس" سنة 81م و "ثاموقادي" المعروفة بتيمقاد حاليا، و " ديانة" المعروفة بالزانة حاليا سنة 100م، و بقي الرومان بالمنطقة حتى القرن الرابع بعد الميلاد حيث احتلها الوندااليون سنة 431م الى غاية 534م، ثم قدم إليها البيزنطيون.بعدها جاءت الفتوحات الإسلامية، و تم فتح المنطقة على يد الفتح عقبة بن نافع سنة 669م، ثم قدم إليها الأتراك سنة 1585م، وخضت المنطقة في عهدهم لباي قسنطينة و تواصلت هذه الوضعية حتى غزاها الفرنسيون في فيفري 1844م، و نظرا لمكانتها العسكري الاستراتيجية، فإنها كانت تخضع لنظام عسكري.

ثم تلى بعد ذلك إنشاء أول مجلس لها سنة 1866م، و بغية تحصين الوضع و التحكم أكثر في الأمور، تم نقل القسم العسكري من قسنطينة إلى باتنة، وأنشأت فيها أول نيابة لعمالة قسنطينة Arrondissement سنة 1871م، ثم تمت ترقيتها إلى عمالة Departement سنة 1956م.

تعتبر الولاية مهد الثورة الجزائرية، حيث عرفت انطلاقة أول رصاصة تعلن الحرب التحريرية ضد الاستعمار بزعامة مصطفى بن بولعيد في 1954/11/1،استمرت على هذا الحال إلى ما بعد الاستقلال، حيث كانت تابعة لولاية الأوراس، إلى غاية التقسيم الإداري الذي جرى سنة 1974م، و تم تعيين الحدود الإدارية و تكوين ولاية باتنة التي تضم 6 دوائر: قايس، فايس، أريس، عين التوتة، مروانة، بريكة و 34 بلدية.

و بعد التقسيم الإداري الأخير سنة 1984م عرفت الولاية نوعا من التغيير، حيث من بين 34 بلدية هناك بلديات ضمت إلى ولاية بسكرة، و خنشلة و 29 بلدية المتبقية قسمت إلى 60 بلدية اضافة إلى بلديو الجزار التي كانت تابعة لولاية المسيلة6.

البنية السياسية و الإدارية لولاية باتنة:

تتكون البنية الإدارية لولاية باتنة من 21 دائرة و 61 بلدية، و قد قسم اقليم الولاية إلى أربع وحدات تهيئة حسب مخطط التهيئة الولائي، تم اعتمادها من طرف الهيئات التنفيذية للولاية خلال عرض التقرير التوجيهي يوم 14 ماي 1989، حيث تم اعتماد هذا التقسيم حسب التجانس و نوع التهيئة اللازمة و أهداف التنمية المشتركة لكل وحدة.

الوحدات	البلديات
أ 15 بلدية	كيمل–غسيرة–تكوت–ايشمول–اينوغيسن–تيغانمين–آريس–ثنية عابد– شير–منعة–تغلاغار– بوزينة–لارباع– معافة– بني فضالة
ب 20 بلدية	واد الطاقة– فم الطوب–تيمقاد– اولاد فاضل– عين ياقوت– المعذر– الشمرة–بولهيلات–جرمة– بومية– باتنة– تازولت– فيسديس– عيون العصافير– واد الشعبة– عين التوتة– عين جاسر– زانة البيضاء– سريانة– لازرو
ج 17 بلدية	نقاوس– بومقر– اولاد سي سليمان– القصبات– راس العيون– الرحبات– مروانة– واد الماء– تاكسلانت– لمسان– حيدوسة– اولاد عوف– القيقبة–قصر بلزمة– الحاسي– أولاد سلام–تالخمت–
د 9 بلديات	سفيان–سقانة– تيلاطو– بريكة– الجزار– بيطام– أولاد عمار– عزيل عبد القادر– أمدوكال.

الجدول رقم (01):وحدات تهيئة الاقليم لولاية باتنة

(المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية،"مونوغرافيا ولاية باتنة لسنة 2008"، ولاية باتنة، مارس 2009،ص 1.)

و يوضح الجدول التالي دوائر و بلديات ولاية باتنة:

الدوائر	البلديات
باتنة	باتنة– وادي الشعبة– فيسديس.
تازولت	تازولت–عيون العصافير
المعذر	المعذر–جرمة–بومية–عين ياقوت
آريس	أريس– تيغانمين
ثنية العابد	ثنية العابد– شير– زادي الطاقة
مروانة	بيطام–أمدوكال
بريكة	بريكة
عين التوتة	عين التوتة– بني فضالة–معافة–أولاد عوف
نقاوس	نقاوس–سفيان–بومقر
سريانة	سريانة–لازرو–زانة البيضاء
راس العيون	رأس العيون–قيقبة–الرحبات–أولاد سلام–تالخمت– القصبات
تكوت	تكوت–غسيرة–كيمل
بوزينة	بوزينة–لارباع
إشمول	إشمول– اينوغيسن– فم الطوب

منعة	منعة–تيغرغار
الشمرة	الشمرة– بولهيلات
عين جاسر	عين جاسر– الحاسي
الجزار	الجزار–أولاد عمار– عزيل عبد القادر
أولاد سي سليمان	اولاد سي سليمان– تاكسلانت– لمسان
سقانة	سقانة– تيلاطو
تيمقاد	تيمقاد– اولاد فاضل

الجدول رقم(02): دوائر و بلديات ولاية باتنة

(المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية،"مونوغرافيا ولاية باتنة لسنة 2008"، ولاية باتنة، مارس 2009،ص 7.انظر أيضا الخريطة رقم 02).

وصل التعداد السكاني لولاية باتنة حسب آخر الإحصائيات سنة 2008 إلى 11.398.77 نسمة7،ينشط داخل الولاية 22 حزب سياسي،كما تتكون الهيئة الناخبة من 627.768 مسجل ناخب،بحسب آخر انتخابات محلية شهدتها الولاية على غرار باقي ولايات الجزائر في 29 نوفمبر2012. أين أفرزت هاته الانتخابات تشكيلة سياسية متنوعة، سواء على مستوى المجلس الشعبي الولائي(41 مقعد)، أو المجالس الشعبية البلدية(943 مقعد).، حيث سجلت الولاية بالنسبة لانتخابات المجلس الشعبي الولائي 13 قائمة، وصل عدد المسجلين إلى 627.768 مسجل، و 273.171 عدد المصوتين، ليصل عدد الأصوات المعبر عنها إلى 253.649 صوت، لتكون نسبة المشاركة 43.51% .أما المجالس الشعبية البلدية، فقد سجلت 291 قائمة، و نفس عدد المسجلين، لكن الفارق كان في عدد المصوتين، أين وصل إلى 289.199 صوت،منها 273.962 صوت معبر عنه، لتحقق نسبة 45% 8.

أما نتائج الإنتخابات المحلية بالولاية، فكانت كالآتي9:

بالنسبة للمجلس الشعبي الولائي:

اسم الحزب/القائمة الحرة	عدد المقاعد
جبهة التحرير الوطني	17
التجمع الوطني الديموقراطي	12
الجبهة الوطنية الجزائرية	07
القائمة الحرة(الإجماع)	06
القائمة الحرة(التأصيل)	05

الجدول رقم(03): نتائج انتخابات المجلس الشعبي الولائي في ولاية باتنة (محليات 12012)

المصدر: الجدول من اعداد الطالبة وفقا للمعلومات التي حصلت عليها من مديرية التنظيم و الشؤون العامة لولاية باتنة.

بالنسبة للمجالس الشعبية البلدية:

اسم الحزب/ القائمة الحرة	عدد المقاعد
جبهة التحرير الوطني	320
التجمع الوطني الديموقراطي	254
الجبهة الوطنية الجزائرية	100
الحركة الشعبية الجزائرية	47
حزب الشباب	37
اتحاد القوى الديموقراطية الاجتماعية	30
حزب العمال	28
جبهة المستقبل	28
جبهة القوى الاشتراكية	22
قوائم الأحرار(04)	20
حركة المواطنين الأحرار	11
جبهة الجزائر الجديدة	10
التجمع من أجل الثقافة و الديموقراطية	07
التحالف الوطني الجمهوري	07
الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية	07
حزب التجديد الجزائري	04
الحزب الوطني الجزائري	04
حركة الانفتاح	03
حركة الوطنيين الأحرار	02
حركة مجتمع السلم	02
تكتل الجزائر الخضراء	00
جيل جديد	00
حركة الاصلاح	00
المجموع	943

الجدول رقم(04): نتائج انتخابات المجالس الشعبية البلدية(محليات 2012)

المصدر: الجدول من اعداد الطالبة وفقا للمعلومات التي حصلت عليها من مديرية التنظيم و الشؤون العامة لولاية باتنة.

من خلال ما سبق، يتضح أن نتائج الانتخابات الأخيرة أفرزت تشكيلة سياسية جديدة ما أدى إلى إعادة صياغة ملامح الخريطة السياسية في الولاية، بفوز أحزاب سياسية جديدة كالجبهة الوطنية الجزائرية التي تمكنت من التمركز في المرتبة الثالثة ب 100 مقعد، اضافة إلى فوز العديد من الأحزاب السياسية الفتية، التي تم اعتمادها بعد اقرار قانون 12/01 المؤرخ في 08.01.2012 و الخاص بالأحزاب السياسية، كما هو مبين في الجدول.

للإشارة، فإن نسبة المشاركة وصلت إلى 46% في ولاية باتنة في هاته الإنتخابات، ما يعني أن هناك قرابة 338.569 مسجل امتنعوا عن التصويت أو ما يعرف بالكتلة الصامتة، أي بنسبة 54%، ما يدفع إلى التساؤل عن سبب العزوف، و دور مؤسسات المجتمع المدني في توعية المواطنين على مستوى الولاية بجدوى المشاركة السياسية؟

من جهة أخرى، فإن نجاح العديد من الأحزاب السياسية الجديدة في الفوز بمقاعد على المستوى البلدي، مردّه ليس إلى وعي مختلف فئات المجتمع المحلي بضرورة المشاركة السياسية، و دعم التغيير، بقدر ما عكس الطبيعة العشائرية والعصبية القبلية التي يتميز بها سكان المنطقة، فولاء هؤلاء إلى القبيلة أو العشيرة هو الذي دفعهم إلى التصويت لصالح حزب على حساب حزب آخر، بالنظر إلى أن المترشحين ينتمون إلى هاته العشيرة أو إلى تلك، و بالتالي فالديموقراطية في الذاكرة الإجتماعية الباتنية تخضع لخصوصيات المنطقة و طبيعة أهلها، و ليس لمفهوم و معايير الديموقراطية بمفهومها الغربي التي تستند إلى برنامج الحزب السياسي و ما سوف يقدمه من حلول و بدائل للمشاكل المطروحة محليا.

واقع التنمية المحلية في ولاية باتنة:

تتميز ولاية باتنة بخصائص اجتماعية و اقتصادية مرتبطة أساسا بالمجال الطبيعي لإقليمها، فيما يظهر تنوع التضاريس بعض المزايا الحقيقية التي تخص النشاطات مع النظر للإمكانات الهائلة التي يمكن للولاية تطويرها و تنميتها.

الفلاحة بولاية باتنة10:

تصنف ولاية باتنة ضمن الولايات ذات الطابع الفلاحي و الرعوي، بالنظر إلى الإمكانات الطبيعية التي تميز المنطقة.حيث يتوزع النشاط الفلاحي في الولاية على 3 مناطق أساسية:

–منطقة السهول الشمالية المرتفعة: و هي عبارة عن أحواض صغيرة منظمة ،تتميز ب مناخ شبه جاف و بارد، يصل معدل تساقط الأمطار إلى 300 و 400مم في السنة، هاته الكميات غير المنتظمة تؤثر بشكل سلبي على الإنتاج الفلاحي، خاصة إذا طالت مدة الجفاف، اضافة إلى أن

انفتاح المنطقة يساعد على تسرب الرياح المتلفة، خاصة في فترة ازهرار النباتات مما يخلف خسائر جمة، كما يعد الجليد أحد أهم العوائق التي تواجهها المنطقة.بالنسبة للمساحة الصالحة للزراعة تقدر ب 152702 هكتار، أي ما يعادل 36.12% من المساحة الزراعية الكلية المقدرة ب422.677 هكتار، في حين تمثل المساحة الغابية نسبة 24.09%، من المساحة الغابية الاجمالية للولاية المقدرة ب 290.038 هكتار.

– منطقة الجبال و الأودية: تنقسم هاته المنطقة إلى فرعين:تمثل الجبال و المنحدرات الفرع الأول، فيما تشكل الأودية و السهول المنطقة "ب" الفرع الثاني، هذه المنطقة تمثل التربة الجيدة للزراعة المتراكمة خلال فترة الأمطار و طابعها الغابي و تكوينها المورفولوجي المموج إلا انها تحتوي على مساحات مستلسلة لبعض الزراعات.و تشغل المساحة الصالحة للزراعة في هاته المنطقة حوالي 156677 هكتار، أي بنسبة 37.06.

إن أهمية المساحة الزراعية في هذه المنطقة لا يعود إلى امكانيتها الزراعية أو خصوبة تربتها، لأنها منطقة جد وعرة و إنما لحجمها، كما يلاحظ أن المساحة الزراعية المستعملة متغيرة جدا من بلدية غلى اخرى.المساحة الغابية في المنطقة تحتل نسبة 73.58% من المساحة الغابية الاجمالية، وتعتبر المنطقة ذات طالع غابي محض.

منطقة السهول السهبية المرتفعة: تنقسم هاته المنطقة إلى 3 مناطق فرعية:

جبال الحضنة: هي عبارة عن جبال غابية اساسا، غير أن الزراعات تسيطر على تربية المواشي، الزراعة الصناعية غير موجودة بسبب المنحدرات التي تفوق 15% مما يجعل السقي مستحيلا.

سهل الحضنة: مخصصة أساسا للزراعات بحيث تحتوي على مساحات كبيرة مع تربية المواشي، فهي تمثل نشاطا اقتصاديا هاما بالنسبة لسكان المنطقة، سقوط الأمطار ضعيف حيث لا يتجاوز 250مم في السنة/، مما يجعل المنطقة تعاني ظاهرة الجفاف.

شط الحضنة:يتميز بمناخ صحراوي، حيث لا يوجد أي نشاط فلاحي رعوي بسبب صعود الأملاح على كامل محيط الشط.

تقدر المساحة الصالحة للزراعة في هاته المنطقة ب 113.298 هكتار، أما المساحة الغابية فتمثل 13400 هكتار، أي ما يعادل 4.62% من المساحة الغابية الكلية.

قياسا على ما سبق فإن هناك حالة من انعدام للتوازن بين المناطق الثلاثة فيما يتعلق بالمساحة الصالحة للزراعة.و التي تستغل في معظمها في زراعة الحبوب، التي تعد النشاط الرئيسي على

مستوى الولاية بمساحة 115997 هكتار، أي ما يعادل 27.44% من المساحة الزراعية المستغلة.

من جانب آخر، يعاني الانتاج الفلاحي في الولاية من الكثير من المشاكل، على الرغم من الدعم المادي الذي تقدمه الدولة في اطار برامج التنمية المحلية منذ سنة2005.

وفيمايلي مردودية أهم المحاصيل الزراعية11:

أنواع الزراعات	القطاع العام		القطاع الخاص		المجموع	
	المردودية	الانتاج	المردودية	الانتاج	المردودية	الانتاج
الحبوب	6.51	200095	8.05	7049	6.56	207144
الأعلاف	33.56	1034580	36.00	5050	33.57	1039630
زراعة	123.73	776654	183.33	2200	123.84	778854
الأشجار	67.73	580058	37.72	2057	67.54	582133
تربية الحيوانات						
الأبقار	0.27	89	99.73	32931	100	33020
الأغنام	0.72	2734	99.28	373868	100	376602
			انتاج اللحوم	/البيض		/تربية النحل
اللحوم البيضاء	/	20 طن	/	7551 طن	/	/
البيض	/	1580000	/	432.175.000		433755000
العسل	/	/	/	198 قنطار	/	/

الجدول رقم(05): المنتوجات الفلاحية لولاية باتنة سنة 2008

(المصدر: الجدول من اعداد الطالبة وفقا للاحصائيات الموجودة في مونوغرافية ولاية باتنة لسنة 2008،الصادرة عن مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية).

للاشارة، فقد وصل انتاج الحبوب خلال سنة 2012 إلى 150.000.00 قنطار بحسب الحصيلة المقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية باتنة، حول حملة الحصاد و الدرس لموسم 2012/2011 12

الصناعة في ولاية باتنة13:

يمتاز القطاع الصناعي في ولاية باتنة بامكانيات كبيرة في مجال التنمية المحلية، حيث تضم الولاية 15 وحد صناعية تابعة للقطاع العام، و 22 وحد صناعية تابعة للقطاع الخاص،تنتج مختلف الصناعات كصناعة مواد البناء، و الصناعات الغذائية، و كذا الصناعات النسيجية و الجلدية، اضافة الى الصناعة البتروكيماوية.

وتتوفر الولاية أيضا على 3 مناطق صناعية و 7 مناطق نشاط، وقد خضعت هاته المناطق الى عملية اعادة التاهيل(المرحلة الاولى سنة 2003 و المرحلة الثانية سنة 2006)، و يتعلق الأمر

بالمنطقة الصناعية باتنة و المنطقة الصناعية أريس و ثلاث مناطق نشاط هي مروانة، عين ياقوت و نقاوس.

السياحة في ولاية باتنة:

يعتبر قطاع السياحة في ولاية باتنة من أهم القطاعات، لكنه غير مستغل بطريقة يصبح فيها مصدرا جوهريا من مصادر تمويل الولاية، حيث تمتاز السياحة بفوائد اقتصادية جمة من حيث مساهمتها في خلق مناصب شغل يمكن من خلالها احداث التنمية في الكثير من المناطق التي تتوفر على ثروات طبيعية و بيئية و أثرية و شواهد من الحضارات المتعاقبة عليها و التي يمكن أن تشكل عاملا من عوامل ارساء سياحة محلية بامتياز، ستفتح للعديد من البلديات آفاق تنمية حقيقية واعدة بمؤشرات تنموية ذات دلالة من خلال توفير مناصب الشغل و كسر الجمود الذي تعيشه هاته البلديات14. من خلال الأنشطة السياحية المختلفة. و هو الحال بالنسبة لولاية باتنة، إذ تزخر المنطقة الأوراسية بخريطة سياحية ثرية و متنوعة منها:

سياحة جبلية و بيئية15 ، بالنظر إلى ثراء الولاية بالمرتفعات الجبلية من جهة، و غناها بثروة غابية هامة، ناهيك عن المؤهلات السياحية البيئية المتوفرة كشرفات غوفي، نارة، امنطان ببلدية تيغرغار، النافلة،الحضيرة الوطنية لبلزمة، و منطقة الرحوات بحيدوسة، اضافة الى منطقة كاف المحمل. كموقع لامبيز الثري ببلدية تازولت، قوس ماركونا، الموقع الأثري غيل عيسى، المعلم الأثري ايمدغاسن، الموقع الاثري زانة البيضاء، موقع تيمقاد الاثري،ثاقليعت...إلخ.

السياحة الثقافية16 و التاريخية، و تتكون من مجموعة المواقع التاريخية الموجودة بالمنطقة، و التي يصل عددها إلى 19 موقع تاريخي و المعنوية أو اللامادية، و تتمثل في الطبوع الفولكلورية من صناعات تقليدية و الفرق الفولكلورية(ارحابن، اسباحن، الباندو)، اضافة الى المعتقدات و العادات الشعبية، و كذا الالعاب التقليدية الشعبية(تقوست–كلعبة الغولف– ايشقفان–فانتازيا الفروسية–).ناهيك عن الطبخ التقليدي المحلي(الشخشوخة، الزيراوي، الروينة، العيش...)17.

السياحة الدينية ، من خلال المساجد و الزوايا والكتاتيب و المدارس القرآنية العريق المنتشرة عبر مختلف بلديات الولاية، من أهمها الزاوية القادرية الشاذلية بين وادي عبدي و واد بوزينة،زاوية الدرادرة الرحمانية بثنية العابد، زاوية البازدة بسريانة، زاوية امنطان، المسجد العتيق...إلخ18

السياحة الحموية، حيث تتوفر الولاية على 8 منابع حموية و التي –ان استغلت بشكل جيد– سوف تنشط العمل السياحي في المنطقة، نذكر منها: منبع كاسرو، البوزياني، أوغنجة، شابورة، سعيدة، قريجيمة، أولاد عايشة، قوشي.(أنظر الملحق 03: الامكانات السياحية الحموية)، اضافة

إلى مواقع سياحية أخرى تشجع السياحة الجبلية، إذ تحوي العديد من بلديات الولاية مناظر طبيعية و جبلية رائعة، كمدينة نقاوس، قرية لقرين، المعذر.

من مجمل ما سبق، يتضح أن البيئة بمختلف مستوياتها و مجالاتها الفلاحية و الصناعية و السياحية، تشكل اطارا حيويا يمكن لتكوينات المجتمع المدني بالولاية أن تستغل الإمكانيات المادية و البشرية الموجودة لتحقيق التنمية المحلية، كما يمكن لهاته التكوينات اقتراح حلول و بدائل لإنعاش مختلف القطاعات الموجودة بالولاية، غير أن ذلك لا يتأتى إلا بمعرفة واقع مؤسسات المجتمع المدني في هاته الولاية، و مدى فعاليتها على مستوى التنمية المحلية.

واقع مؤسسات المجتمع المدني في ولاية باتنة:

أهم تكوينات المجتمع المدني في ولاية باتنة:

بحسب الاحصائيات التي تم الحصول عليها، يظهر أن عدد تكوينات المجتمع المدني في ولاية باتنة في الفترة الممتدة بين سنة 2000 و 2012 وصل إلى 3499، تنقسم بصورة غير متوازنة بين الجمعيات و الاعلام و النقابات المهنية و الأحزاب السياسية.(أنظر الرسم البياني رقم 01).

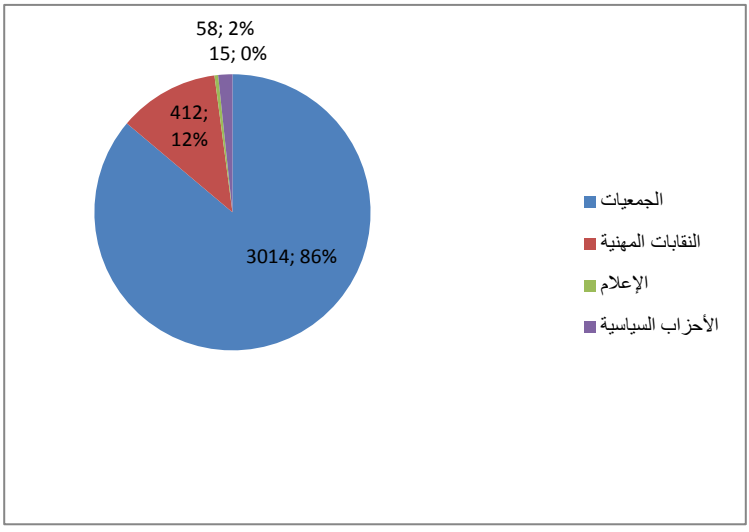

الرسم البياني رقم(01): نوع و عدد مؤسسات المجتمع المدني في ولاية باتنة (2012/2000)

المصدر: الرسم من اعداد الطالبة وفقا لاحصائيات المتحصل عليها من مديرية التنظيم و الشؤون العامة بولاية باتنة(مقابلة مع السيد محمد عقون، رئيس مكتب الجمعيات،16.12.2012).

ما يمكن ملاحظته من خلال الرسم البياني هو أن الجمعيات أخذت مساحة كبيرة من مجال المجتمع المدني في الولاية، بنسبة 87%، أي ما يعادل 3014 جمعية، تليها النقابات المهنية بنسبة 12%، أي قرابة 412 نقابة مهنية، فيما شكلت الأحزاب السياسية نسبة 1%، حيث ينشط 22 حزب من أصل 58 على مستوى الولاية، ليشكّل الإعلام الحلقة الأضعف داخل مؤسسات المجتمع المدني في ولاية باتنة، أين نجد أن عدد الجرائد التي نشطت خلال هاته الفترة(2012/2000) هي 7 جرائد: الأوراس، الجمهور الجزائري، الأوراس الكبير، رسالة الأطلس، الشرق، الراية، الوئام. يضاف إليها ثمانية مجلات هي: الرواسي، التراث، بصمات أوراسية، كراريس الثقافة، وعود، كاهنة، أبريذ و باتنة آنفو19.

غير أن هذا الكم العددي لم يرافقه نشاطا حقيقيا و فعالا لهاته التكوينات على مستوى التنمية المحلية خاصة، فمن بين 15 جريدة و مجلة، و التي شكلت المجال الإعلامي في الولاية، لم تعد تنشط سوى مجلة واحدة، و المتمثلة في مجلة "باتنة آنفو"، التي استطاعت الصمود لمدة 6 سنوات في وجه المشاكل و التحديات التي واجهتها مختلف الجرائد و المجلات الأخرى، خاصة منها : ضعف التمويل و شح منابع الدعم المادي في الولاية، اضافة إلى تعرض العديد من الناشطين بها للملاحقة القضائية بسبب نشر بعض المقالات التي لم تستسغها السلطة ، ما جعلها تعمد إلى ايقاف العديد منها.على غرار جريدة "رسالة الأطلس".

أما النقابات المهنية فمعظمها تهدف إلى الدفاع عن العمال و حقوقهم المختلفة، ولعل أهم نقابة تنشط بشكل كبير هي نقابة الأساتذة و المعلمين الرامية للضغط على الحكومة لرفع أجور العمال.

فيما يخص الأحزاب السياسية، فإن نشاطها مناسباتي، يكاد ينحصر ضمن الحملات الإنتخابية ، أين تنشط مختلف الأحزاب على كافة اقليم الولاية، مستهدفة جمع أكبر عدد من الأصوات .

أما الجمعيات، فإن شغل هاته الأخيرة لمعظم مجال المجتمع المدني في باتنة يجعلنا نركز عليه بشيء من التفصيل لمعرفة مدى فعاليته و مساهمته في تحقيق التنمية المحلية في الولاية.

نشأة و تطور الحركة الجمعوية في ولاية باتنة:

إن المتتبع لتاريخ المنطقة، يجد أن هناك الكثير من مظاهر العمل الجمعوي المبني على المشاركة الشعبية و العمل التطوعي، إذ عرفت ولاية باتنة في الحقبة الإستعمارية مؤسسات تقليدية للمجتمع المدني، تمثلت أساسا في الكتاتيب المنتشرة في القرى و المداشر، و كذا المساجد و الزوايا (الزاوية القادرية الشاذلية بين وادي عبدي و واد بوزينة،زاوية الدرادرة الرحمانية بثنية العابد، زاوية البازدة بسريانة، زاوية امنطان، المسجد العتيق)20التي تمحورت معظم أنشطتها في تعليم القرآن و

الأخلاق النبوية، و قد تميزت أعمالها بالفعالية، خاصة في المناطق الريفية.يضاف إلى ذلك مظاهر العمل التطوعي و التضامني في مواسم الحرث و البذر أين يجتمع فلاحوا المنطقة و يقومون بطقوس تقليدية تعرف بـ"النفقة،" أين يذبح عجل أو شاة و توزع على سكان القرية، والهدف من ذلك التقرب من الله بنية تساقط الأمطار و نجاح الموسم الفلاحي.

مظهر آخر للعمل الجمعوي يتجلى في قيام أعيان القرية أو المدينة باحصاء الأسر الفقيرة ومساعدتها و كفالة أيتامها.

من جهة أخرى، لعبت المرأة دورا هاما في العمل الجمعوي آنذاك، حيث كانت تقوم بأنشطة منتجة كتربية الدواجن و الأغنام و البقر، اضافة إلى محافظتها على الموروث التقليدي، كصناعة النسيج و الفخار، حيث تقوم النساء بما يعرف بـ"التويزة" لنسج الملابس التقليدية خاصة" القشابية" و كذا الزرابي، التي تحتاج إلى اقامة ما يعرف بـ"السدَاية"، و يعملن عليها لمدة من الزمن، منها ما يصنع للملبس و المفرش و منها ما يصنع للبيع.

إلى جانب ذلك، فإن "التويزة" كأحد أهم المظاهر التضامنية التي عرفها سكان ولاية باتنة شملت العديد من الأعمال و الأنشطة، كالحرث، الحصاد، تشييد المنازل...إلخ.

ما ساعد على نجاح العمل التطوعي في تلك الفترة هو بساطة العيش و قوة العلاقات الإنسانية التي كانت تجمع سكان المنطقة، اضافة إلى الطابع العشائري للمجتمع ، الذي كان يحافظ على عاداته وتقاليده من خلال توريثها جيلا بعد جيل.

غداة الاستقلال، تميزت التجربة الجزائري الجديدة في مرحلتها الأولى بالإنغلاق ، ففي مارس من عام 1964 قامت السلطات الجزائرية بإصدار قرار يحظر على الجمعيات التي تمارس النشاطات الاجتماعية والثقافية والفنية أعمالا وفعاليات ذات أهداف سياسية والتي رأت فيها السلطة الحاكمة آنذاك مساس بأمن الدولة، وبالتالي تم التضييق على عمل الجمعيات الوطنية والمحلية وبل و وقف معظمها ، أما ما بقي منها فقد كان تابعا للدولة ، ومنها المنظمة الوطنية للمجاهدين Organisation De Masseوأصبح يطلق عليها إسم المنظمات الجماهيرية الإتحاد ،). (U.N.F.Aالإتحاد الوطني للنساء الجزائريات (U.N.J.A) . الإتحاد الوطني للشباب الجزائري ،O.N.M وجمعيات أخرى ، (.U.G.T.A)الإتحاد العام للعمال الجزائريين ، الإتحاد الوطني للمزارعين الجزائريين(U.N.P.A) كاتحاديات المحاربين والمحامين، الفنانين والمهندسين... الخ. وقد كان لهاته الإتحاديات مكاتب فرعية في معظم عواصم الولايات ومنها ولاية باتنة.

بعد أحداث أكتوبر 1988، عرفت ولاية باتنة كغيرها من ولايات الوطن تنامي عدد الجمعيات، خاصة في الفترة الممتدة بين سنتي 1990 و 2001، يأتي ذلك نتاجا لولوج الجزائر لمرحلة جديدة، ميزها الانفتاح السياسي و الاقتصادي، اضافة إلى انفتاح الدولة على المجتمع ، من خلال اعادة النظام السياسي لصياغة علاقته مع مختلف تكوينات المجتمع. فبموجب القانون رقم 90/31 المؤرخ في 1990/02/04، تم فتح المجال للمشاركة الفعلية للجمعيات سواء ذات الطابع السياسي أو غيرها في مختلف المجالات، خاصة منها الرعاية الإجتماعية، المجال الثقافي ...إلخ، ففي ولاية باتنة وصل عدد الجمعيات خلال الفترة–المذكورة آنفا– إلى قرابة 5000 جمعية21 سواء أكانت ذات طابع سياسي أو اجتماعي أو ثقافي...إلخ. غير أن توقيف المسار الانتخابي و دخول الجزائر في دوامة من العنف و عدم الاستقرار الأمني و السياسي، أثَر بشكل كبير على نشاط هاته الجمعيات و شلَ حركيتها لعشرية من الزمن.

بعد صعود الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم، و تمكن النظام من تحقيق الإستقرار الأمني و السياسي، عاودت العديد من الجمعيات نشاطها، حيث عرفت الولاية تطور و تنامي عدد الجمعيات– وإن كان بصفة غير متوازنة خلال الفترة الممتدة بين سنة 2012/2000م، و فيمايلي رسم بياني يوضح تنامي معدل اعتماد الجمعيات في ولاية باتنة.

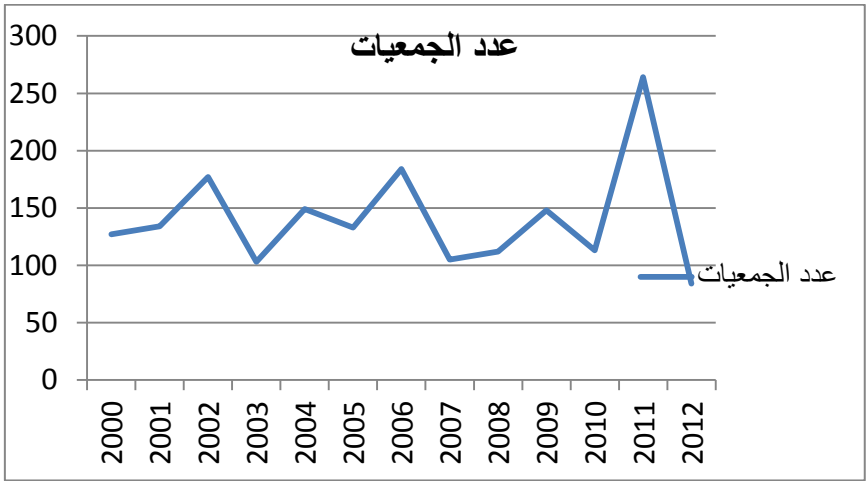

الرسم البياني رقم (02): تنامي معدل اعتماد الجمعيات في ولاية باتنة(2012/2000)

المصدر: الرسم من اعداد الطالبة وفقا للاحصائيات المتحصل عليها من مديرية التنظيم و الشؤون العامة بولاية باتنة(مقابلة مع السيد محمد عقون، رئيس مكتب الجمعيات،16.12.2012).

يوضح هذا الرسم البياني تنامي معدل اعتماد الجمعيات على مستوى ولاية باتنة ، حيث تقلص عدد الجمعيات في الولاية من 5000 جمعية قبل العشرية السوداء إلى 1593 جمعية سنة

1999م، ليرتفع العدد خلال العشر سنوات الأخيرة إلى 3426 جمعية(أنظر الجدول رقم (06) ، و إن كان معدل الاعتماد عرف ارتفاعا خلال سنتي 2011 و 2012، حيث وصل معدل الاعتماد إلى 348 جمعية، و لعل السبب يعود إلى سلسلة الإصلاحات التي باشرتها الدولة، خاصة بعد أحداث ما يعرف ب"الربيع العربي" ،هاته الاصلاحات التي مست العديد من القوانين، ومنها قانون الجمعيات الجديد رقم 12/06 المؤرخ في 15.01.2012.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد الجمعيات	1720	1854	2031	2134	2283	2416	2600	2705	2817	2965	3078	3342	3426

الجدول رقم (06):تطور عدد الجمعيات في ولاية باتنة (2012/2000)

المصدر: الجدول من اعداد الطالبة وفقا لاحصائيات المتحصل عليها من مديرية التنظيم و الشؤون العامة بولاية باتنة(مقابلة مع السيد محمد عقون، رئيس مكتب الجمعيات،16.12.2012).

و عموما يعود هذا التزايد إلى مجموعة من الظروف و الأسباب أهمها:

الاستقرار السياسي الذي شهدته الجزائر خلال هاته الفترة، و انتقال الاهتمام الوطني بالتنمية المحلية و تطوير الجماعات المحلية و اشراك المجتمع المدني في التنمية المحلية، يأتي ذلك متزامنا و أهداف الألفية الذي أعلنت عنه الأمم المتحدة، و التي دعت إلى ضرورة اشراك مختلف تكوينات المجتمع المدني لتحقيق أهداف الألفية و المتمثلة في السلام و الأمن و نزع السلاح، التنمية و القضاء على الفقر، حماية البيئة ،حقوق الانسان و الديموقراطية و الحكم الراشد...إلخ22، حيث عمدت الدولة و لو على مستوى الخطاب السياسي إلى دعوة المجتمع المدني إلى التعاون و الاضطلاع بدور الوسيط بين الإدارة و المواطن.

تزايد عدد الجمعيات لم يكن نتيجة لتنامي وعي المواطنين بولاية باتنة بجدوى العمل الجمعوي و المشاركة في الأعمال التطوعية، و إنما كان نتيجة لتزايد الحضيرة السكنية بالولاية(235313 وحدة سكنية سنة 2008)23 من جهة، بحيث ارتفع معها عدد جمعيات الأحياء السكنية ليصل سنة 2012 إلى 577 جمعية.يضاف إلى ذلك تدشين العديد من المرافق التعليمية(الإبتدائية، الإكمالية، الثانوية) في العديد من بلديات الولاية خلال هاته الفترة، بحيث سمحت هاته الفضاءات لتزايد عدد جمعيات أولياء التلاميذ، أين وصل عددها سنة 2012 إلى 722 جمعية.

كثرة و تنوع برامج الدعم المختلفة من قبل الدولة و كذا فتحها للدعم الأجنبي الموجه للتنمية المحلية، ودعوتها إلى ضرورة انتظام المواطنين في اطار جمعوي حتى يتسنى لهم الاستفادة من الدعم مثال: برنامج الاتحاد الأوروبي لتنمية 7 ولايات فلاحيا ، من بينها باتنة، و هو الأمر الذي شجع الفلاحين على الانتظام داخل اطار جمعوي مؤطر .

حجم الجمعيات و مدى انتشارها في ولاية باتنة:

بحسب الإحصائيات التي أقرت بها مديرية التنظيم و الشؤون العامة بولاية باتنة، فإن عدد الجمعيات وصل –كما أسلفنا سابقا– إلى 3426 جمعية، تنتشر في مختلف القطاعات و المجالات الإجتماعية، الثقافية، الدينية، المهنية، الرياضية، السياحية...إلخ(لأنظر الرسم البياني رقم(03).

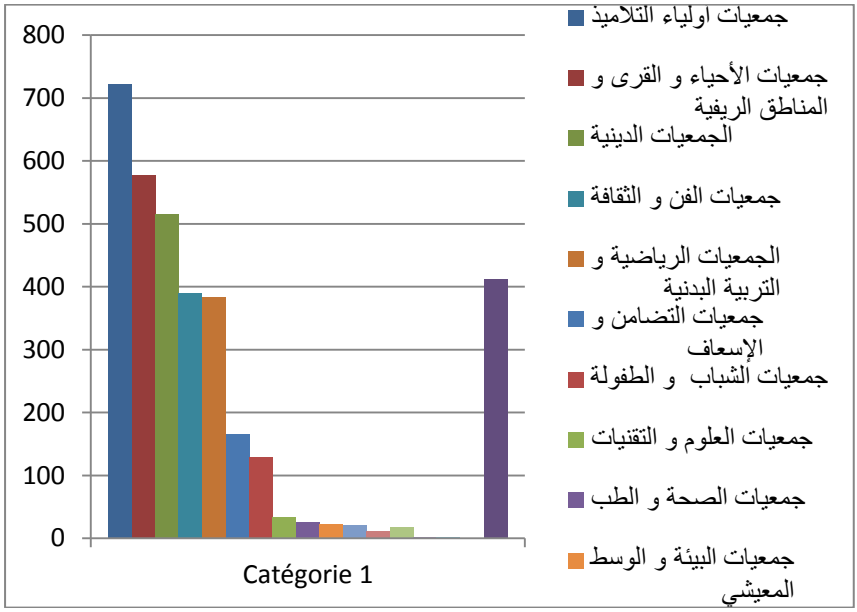

الرسم البياني رقم(03): نوع و عدد الجمعيات في ولاية باتنة 2012

المصدر: الرسم البياني من اعداد الطالبة وفقا للاحصائيات المتحصل عليها من مديرية التنظيم و الشؤون العامة بولاية باتنة(مقابلة مع السيد محمد عقون، رئيس مكتب الجمعيات،16.12.2012).

نلاحظ من خلال الرسم البياني أن الحركة الجمعوية في ولاية باتنة تتميز بالتنوع و التعدد، حيث تتوفر على قرابة 16 نوعا، يتوزع فيه بنسب متفاوتة عدد الجمعيات، بحيث يوضح الرسم البياني أن نسبة جمعيات اولياء التلاميذ أخذت الحصة الأكبر من الحركة الجمعوية بباتنة بعدد وصل إلى 722 جمعية، تليها جمعيات الأحياء و القرى و المناطق الريفية ب 577 جمعية، فيما تمركزت

الجمعيات الدينية في المرتبة الثالثة ب 515 جمعية، أما الجمعيات المهنية، فقد وصل عددها إلى 412 جمعية، و جمعيات الثقافة و الفن ب 390 جمعية، أما الجمعيات الرياضية فوصل عددها إلى 383 جمعية. هناك نوع آخر يتمثل في جمعيات التضامن و الإسعاف ب 165 جمعية، و الجمعيات المهتمة بفئات معينة من المجتمع كالجمعيات النسوية ب18 جمعية، و جمعيات المعوقين ب 21 جمعية، اضافة الى جمعيات تعنى بالشباب و الطفولة، وعددها 129 جمعية، يضاف إليها جمعية واحدة لقدماء التلاميذ و الطلبة،و مثلها تنشط في مجال حماية المستهلك، كما أن هناك جمعيات تعنى بالصحة و الطب، وعددها 26 جمعية، وأخرى تنشط في مجال السياحة و عددها 11،كما أن هناك من الجمعيات من جعلت البيئة و الوسط المعيشي موضوعا لها و عددها 22 جمعية.وأخرى اهتمت بالعلوم و التقنيات و عددها 33.

من خلال ما سبق يمكن الخروج بنتيجة مفادها أن الحركة الجمعوية في ولاية باتنة حققت نسبة انتشار معقولة على مستوى الانتشار العمودي، بتغطيتها مختلف المجالات و القطاعات الموجودة بالولاية، غير أن ذلك الإنتشار يبقى ضعيفا إذا ما اقترن بتمثيل هاته الجمعيات لمختلف شرائح المجتمع، إذ لم تغط الحركة الجمعوية سوى 0.3% من عدد السكان الإجمالي لولاية باتنة المقدر ب1.139.877 نسمة.

أما بالنسبة لانتشارها الأفقي، و نعني به مدى تغطيتها لمختلف المناطق الموجودة بباتنة، فالملاحظ هو تمركز الجمعيات في التجمعات الحضرية و خاصة عاصمة الولاية باتنة، مع تواجد بعض الجمعيات التي يتحتم تواجدها على مستوى البلديات بحكم ارتباطها بنوعية معينة من النشاط، كجمعيات أولياء التلاميذ، الجمعيات الفلاحية...إلخ.يضاف إلى ذلك، غياب الفكر الجمعوي في الكثير من المناطق الريفية، الأمر الذي انعكس سلبا على انتشار الجمعيات و كذا قلة الدعم المادي و البشري للجمعيات، ما أدّى بالعديد من الجمعيات تعاني من مشكلة الإنتشار لينحصر عملها على مستوى المناطق الحضرية فقط.

الاسهامات التنموية للمجتمع المدني في ولاية باتنة:

لابد في البداية التنويه لمسألة جوهرية فيما يخص علاقة مؤسسات المجتمع المدني بالتنمية المحلية في الولاية، حيث أن مجال عمل و نشاط تكوينات المجتمع المدني في باتنة مقيد بضوابط و حدود مرسومة مسبقا من قبل السلطات المحلية، الممثلة للدولة على مستوى الإقليم، و بالتالي فمختلف نشاطاتها منحصرة في الإطار الذي وضعته برامج الدولة للتنمية المحلية.

الاسهامات الإقتصادية:

حددت المواد 11، 12، 13، من قانون البلدية رقم 10/11 المؤرخ في 22.06.2011، الإطار الاستشاري لمشاركة المواطنين و مختلف الشركاء الإجتماعيين بما فيهم مؤسسات المجتمع المدني في تسيير الشؤون المحلية، في اطار التسيير الجواري و دعم الديموقراطية التشاركية، حيث أقر القانون باحترام مساهمات الجمعيات المحلية في التنمية المحلية من خلال اقتراح مشاريع تفيد الحركة التنموية على المستوى المحلي، كل بحسب المجال الذي ينشط فيه.

في نفس السياق، فقد تم رصد بعض المبادرات التي قامت بها بعض الجمعيات الناشطة بالولاية في ما يخص التنمية المحلية، من بينها جمعية" حماية البيئة"، حيث تقدمت الجمعية بالعديد من المبادرات في مجال حماية البيئة ، خاصة منها "مشروع ردم الوديان الواقعة وسط مدينة باتنة "24التي كانت تنبعث منها روائح كريهة و مناظر شوهت جمال المدينة، هذا المشروع تم تبنيه من طرف السلطات المختصة، التي قامت بالموافقة على المشروع و تم فعلا ردم الوديان المذكورة و تم استغلال مساحتها في بناء حدائق و مساحات خضراء.

اقتراح مبادرة 10 آلاف شجرة لحماية التوازن الأيكولوجي لمدينة باتنة، حيث تمت المبادرة بمشاركة محافظة الغابات و جمعية "ثاسطا يسورن" السياحية. و قد شملت المبادرة غرس الأشجار في العديد من المساحات الخضراء المنتشرة في مدينة باتنة، و كذا الساحات العمومية.

مشروع آخر تم اقتراحه من قبل جمعية تسوية وضعية المعوقين، يتمثل في "بطاقة المعاق"، و التي من شأنها تسهيل المعاملات الإدارية للمعوق25.

في المجال الثقافي، هناك مشروع طرحته جمعية شروق الاثقافية، و يتعلق بتدعيم طباعة كتب أدبية و إبداعية26، فقد استطاعت الجمعية بامكانياتها البسيطة من مساعدة مبدعي و مثقفي المنطقة على طباعة أعمالهم ضمن منشورات الجمعية27

إضافة إلى جمعيات أخرى تنشط في مجال محو الأمية كجمعية "إقرأ" التي تمكنت من ادماج العديد من النساء في عالم الشغل من خلال شهادات التأهيل المهني التي تحصلن عليها و قمن بفتح ورش خياطة و حلاقة28.

ما يمكن ملاحظته بالنسبة للمساهمة الإقتصادية للجمعيات و مختلف تكوينات المجتمع المدني في الولاية هو ضعف هاته المساهمة مقارنة بالمشاكل الموجودة بالولاية و التي تحتاج إلى تظافر جهود الجماعات المحلية و المجتمع المدني لحلها و ايجاد بدائل تنموية حقيقية.

الاسهامات الإجتماعية:

تتخذ المساهمة الإجتماعية للمجتمع المدني في ولاية باتنة ثلاثة أشكال هي:

أولا:محو الأمية و محاربة الجهل:هناك العديد من الجمعيات الناشطة على مستوى الولاية في اطار محو الأمية، لعل أبرزها و أكثرها انتشارا في اقليم الولاية الجمعية الجزائرية لمحو الأمية"إقرأ"، حيث استطاعت التواجد في 25 بلدية اضافة إلى عاصمة الولاية.

والمكتب الولائي للجمعية في باتنة يعمل وفقا لاستراتيجية الجمعية الوطنية، التي أحصت عدد المنتسبين إليها سنة 2011 ب 126.782 متمدرس، من بينهم 115.327 نساء ، و يشرف هلى تأطيرهم 4076 معلم، فيما بلغ عدد الورشات التكوينية 3787 ورشة على مستوى 20 ولاية، من بينهم ولاية باتنة، و قد استطاعت القضاء على أمية مليون شخص من بينهم 850ألف إمرأة، تابعت العديد منهن الدراسة عن طريق المراسلة، و اعادة ادماج أكثر من 1500 طفل في التعليم العادي فضلا عن انشاء 7 مراكز لمحو الأمية و تكوين أكثر من 23000 متمدرس و متمدرسة في مختلف المهن29.

كما كشفت الجمعية أن نسبة الأمية في الجزائر تدنت إلى 22% مقارنة بالسنوات الماضية أين سجلت نسبة 31.90%.

غير أن احصائيات الجمعية أظهرت أنه لا زال نحو 10%من مجموع الأطفال الجزائريين، أي ما يعادل 200ألف طفل غير مسجلين على مستوى المدارس سنويا و 500ألف طفل آخرين يتركون مقاعد الدراسة بسبب الظروف الإجتماعية و الإقتصادية .

بالنسبة للإنجازات على مستوى الولاية، فقد حققت الجمعية سنة 2012 انجازات معتبرة بفضل جهود مناضلي الجمعية، و من بينها30:

عدد المسجلين في أقسام محو الأمية بباتنة:3700 متمدرس من بينهم 870 رجال و 2830 نساء.

عددد الفصول: 181 فصل منها 172 فصل للنساء، و 7 فصول للذكور، و فصلين مختلطين.

عدد الفصول بحسب المنطقة: 138 فصل ريفي و 43 فصل حضري

عدد المؤطرين: 5 ذكور و176 اناث

عدد المؤطرين بحسب المستوى: المتوسط: 38، الثانوي 99 و الجامعي:44

التمهين: تحصلت العديد من الفتيات على شهادات تمهين و فتحن ورشات متعددة الخدمات(خياطة، طرز، صناعة الحلويات، حلاقة...إلخ)

و بحسب نائب رئيس المكتب الولائي لجمعية"إقرأ" لولاية باتنة، فإنه قد تم تسجيل العديد من الذين نجحوا في امتحان شهادات التعليم المتوسط و البكالوريا(4 متحصلين على شهادة

البكالوريا سنة 2011، و 3 سنة 2010)، و فتاة تخرجت بشهادة ليسانس انجليزية سنة 2011، و هذا بعد الاستفادة من التعليم عن طريق المراسلة. كما أن المكتب استطاع تحقيق العديد من النتائج المعتبرة في هذا المجال، من خلال تجنيد الشباب العاطل عن العمل و ادماجه لمحو الأمية بالولاية، سواء في اطار عقود وظيفية و عددهم 90، أو عقود ادماج و عددهم 44، أو عقود ماقبل التشغيل ب9 مناصب، أو عقود الإدماج الإجتماعي ب 38 منصب شغل.هذه الأخيرة التي مكنت من فتح المجال لناشطات في المناطق الريفية النائية من تأطير فصول محو الأمية بذات المناطق، خاصة و أن هناك مناطق نائية قلما يصل مستوى تعليم الفتيات هناك سنة رابعة او سادسة ابتدائي، و بالتالي، و من خلال هاته الصياغة لعقود الادماج الاجتماعي التي تقدم منحة 5000 دج، تم ادماج نساء في تأطير فصول محو الأمية في تلك المناطق31.

وقد بينت نائبة رئيس المكتب الولائي للجمعية أنه، و في اطار استقطاب المرأة الريفية للإنخراط في فصول الجمعية، اعتمدت على سياسة"حرفة لكل أمية"، بحيث أن هناك العديد من اولياء الفتيات في المناطق النائية من يرفضون التحاق بناتهم بفصول التمدرس، غير أن اقناعهم بتعلمها لحرفة معينة كالخياطة أو الحلاقة أو الطبخ...إلخ، مكن العديد من النساء و الفتيات في الأرياف من الالتحاق بفصول محو الأمية، و هناك يتم توعيتهن بضرورة الدراسة و تعلم القراءة و الكتابة لمدة 3 سنوات، ما يمكّنهم من الإنخراط بعد ذلك في ورشات التكوين32.

ثانيا:مكافحة الفقر: بالنسبة لقضية مكافحة الفقر، الواقع يبين أنه لا توجد جمعيات مختصة في مكافحة الفقر في ولاية باتنة، وإنما هناك 1260 جمعية على اختلاف مجال نشاطها (جمعيات دينية، مهنية، جمعيات الشباب و الطفولة، جمعيات نسوية...إلخ) تعمل على مكافحة الفقر في اطار النشاطات الخيرية و التطوعية التي تقوم بها.حيث تقوم بمساعدة الفقراء و المحتاجين و اعانة الأسر الفقيرة و مختلف الفئات المجتمعية المهمشة، كفئة المعوقين، و يمكن ذكر في هذا الإطار جمعية "تسوية وضعية المعوقين لولاية باتنة"، حيث عملت هاته الجمعية على تبني مشاكل فئة المعوقين ، و التكفل بانشغالاتهم المتعددة،و في اطار مساهمتها في مكافحة الفقر، قامت بتوزيع اعانات مادية للمعوزين المعوقين و تمكينهم من قفة رمضان(52 أسرة)33، و منحهم كراسي متحركة(06)، و حفاظات(113)، و عكازات(09).

في نفس السياق، الملاحظ أن الجمعيات الدينية و الخيرية تنشط بشكل كبير في هذا الإطار، يظهر ذلك من خلال تبنيها لكفالة العديد من الأسر الفقيرة و المعوزة، و مساهمتها في دفع مصاريف الدخول المدرسي و أضحية العيد...إلخ، إلى جانب جمع التبرعات، سواء المالية أو

المادية(أغطية، ألبسة، أدوية، أطعمة...إلخ). يضاف إلى ذلك مساهمتها في الدعم المادي لدور الرحمة و مراكز العجزة، و كذلك تنظيم حملات تحسيسية للتبرع بالدم .

وفيمايلي جدول يوضح بعض الجمعيات الخيرية الناشطة بالولاية:

اسم الجمعيات الخيرية التضامنية	متوسط النشاط السنوي دائم/مناسباتي/شبه دائم/موسمي
الهلال الأحمر الجزائري	دائم
جمعية الضحى للتضامن و الإسعاف	دائم
جمعية مرضى القلب و حاملي الصمامات	دائم
جمعية إغاثة الأشخاص المسنين	شبه دائم
جمعية المصابين بداء السكري	شبه دائم
جمعية حماية الطفولة و الشيخوخة	شبه دائم
جمعية التبرع بالدم	دائم

الجدول رقم (07): بعض الجمعيات الخيرية الناشطة بولاية باتنة

المصدر: الجدول من اعداد الطالبة وفقا للاحصائيات المتحصل عليها من مديرية التنظيم و الشؤون العامة بولاية باتنة(مقابلة مع السيد محمد عقون، رئيس مكتب الجمعيات،16.12.2012).

ثالثا: مكافحة الأمراض المتنقلة و المزمنة: ينشط في هذا المجال العديد من الجمعيات، خاصة منها الناشطة في مجال الصحة و كذا التضامن و الاسعاف و التي بلغ عددها في ولاية باتنة 191 جمعية. تعمل على التكفل بالمرضى من مختلف الأعمار و مختلف الأمراض خاصة مرضى السكري، القلب، السرطان، الإيدز...إلخ، و ترتكز معظم نشاطاتهم في حملات التوعية و التحسيس بمخاطر الأمراض المذكورة أنفا، اضافة إلى اعانة المرضى ماديا و معنويا.

المساهمة الثقافية :

تعد ولاية باتنة من أكبر و أعرق الولايات على المستوى الوطني من ناحية الزخم الثقافي العريق الذي تزخر به، بحيث تحتوي على العديد من المواهب الثقافية و القدرات الفنية في مختلف المجالات،يضاف الى ذلك التراث المادي و الثقافي الذي تكتنزه الولاية34.

على هذا الأساس، ينشط بولاية باتنة في مجال الثقافة ما يقارب 390 جمعية منتشرة عبر كافة اقليم الولاية، و ما يمكن ملاحظته هو أن عدد الجمعيات يفوق عدد البلديات(61) بستة أضعاف، غير أنه إذا ما قورن بحجم النشاط فإنه يسجل ضعفا كبيرا، فأغلب الجمعيات لا تنشط، بل أن أغلبها "فاقدة لوظيفتها بسبب مشاكل موضوعية مثل قلة الدعم المالي، و انعدام المقرات، و لأسباب ذاتية، مثل توقف المجهود البشري و إرادة العمل، ولا يقتصر نشاطها سوى في

وقفات مناسباتية سطحية دون التأثير في المحيط خاصة ما تعلق بنشر الوعي الوطني و الروح المدنية و القيم الأخلاقية و الجمالية و المنطق العملي"35 وهي المقومات الجوهرية لمعنى الثقافة.

في نفس الإطار، تعتبر الجمعيات فضاءات رئيسية لنشر الوعي الثقافي، ليس من خلال النشاطات الثقافية التي تقوم بها كغيرها من المؤسسات الرسمية للثقافة في الولاية، وإنما دورها الجوهري يكمن في ممارسة الثقافة باعتبارها سلوك اجتماعي،"يعطي للمواطن حصانة و مناعة ضد الأفكار الهدامة و المنحرفة، و ينتج سلوكا حضاريا في الملبس و النظافة و المأكل و المحيط(البيئة)، و احترام النظام العام و السلوك القويم"36.

و مع ذلك، فإن هناك من الجمعيات الثقافية من لها دور بارز في التنمية الثقافية على مستوى الولاية في العديد من المجالات منها:

في مجال النشاط الثقافي:، حيث قامت عدة جمعيات بالتنسيق مع مديرية الثقافة على تسطير برامج كثيرة في شتى المجالات و الطبوع الفنية و الأدبية، من بين هاته التظاهرات يمكن ذكر مايلي37:

الصالون الوطني للفن الإسلامي: نظم الصالون بالتنسيق مع جمعية المرسى لفن الخط العربي بدار الثقافة، و عرف مشاركة العديد من الولايات (أنظر الجدول رقم 08).

أيام الأغنية الأمازيغية بنقاوس: نظم بالتنسيق مع جمعية اليوسفية للثقافة و السياحة.

أيام الأغنية الأوراسية: نظم بالتنسيق مع جمعية الموعد، عرفت مشاركة العديد من فناني المنطقة.

الصالون الوطني للطفولة: نظم بالتنسيق مع جمعية الطفولة للعمل التربوي و الثقافي، و عرف مشاركة 21 ولاية.(أنظر الجدول رقم 08).

يضاف إلى ما سبق، أن الجمعيات الثقافية على مستوى الولاية مثلت الولاية في العديد من التظاهرات الفنية و الثقافية الوطنية، ومنها38:

المهرجان الوطني للشعر الشعبي بتيسمسيلت.

مهرجان جوة ببجاية.

الصالون المغاربي الأول للفنون التشكيلية بجيجل.

الصالون الوطني للفن التشكيلي لولاية بومرداس و البليدة.

احياء يوم السلم في إفريقيا.

تجدر الإشارة إلى أن مديرية الثقافة بالولاية ساعدت العديد من الجمعيات الثقافية النشطة، من خلال تخصيص مبالغ مالية مقدمة من طرف وزارة الثقافة تدعم نشاط الجمعيات و تفعل دورها في التنمية الثقافية بالولاية.(أنظر الملحق رقم 01).

إلى جانب الحركة الجمعوية ، هناك مؤسسة أخرى من مؤسسات المجتمع المدني، و التي لها دور ملموس فيما تعلق بالتنمية المحلية في شقها الثقافي، يتعلق الأمر باذاعة الأوراس بباتنة، و التي تخصص كل عام في اطار الشبكة البرامجية الإذاعية مواضيع و برامج تنموية تثري الثقافة، خاصة المرتبطة أساسا بثقافة المنطقة الأمازيغية(الشاوية).(أنظر الجدول رقم(09).

عنوان البرنامج	المحتوى	الطابع	المدة	الدورية	البث	
أسيلي نواوالن	حصة ثقافية تعنى بعادات و تاريخ المنطقة	ثقافي	50 د	أسبوعي الثلاثاء	16:10	17:00
هانوث	برنامج يعنى بالتعمق في اللسانيات الأمازيغية بمشاركة اكادميين مختصين	ثقافي	40 د	أسبوعي السبت	19:10	19:25
ثاسيلي	حصة ثقافية ترفيهية تفاعلية تعتمد على البحث في الموروث الشفوي الأوراسي بالمنطقة من ألغاز، حكايات شعبية و حكم و أمثال.	ثقافي ترفيهي	50 د	أسبوعي الأربعاء	18:10	19:00
من حكايا المدينة القديمة	جولة أثيرية للتعريف بتاريخ و معالم مدينة باتنة القديمة	ثقافي	50 د	أسبوعي الجمعة	18:10	19:00
معالم سياحية	التعريف بمختلف المعالم الأثرية ة السياحية بولاية باتنة	ثقافي	26 د	أسبوعي الأربعاء	09:33	10:00
أسس تامازيغت	دروس في اللغة آلأمازيغية	ثقافي تربوي	10 د	يومي عدا الجمعة و السبت	19:10	19:20
هجي "كوكتال"	كوكتال من الأطياف الثقافية، الفولكلورية و التراثية الأوراسية	ثقافي	40 د	نصف شهري الإثنين	16:10	17:00
ثيفاوين	التعريف بثقافات و فنون عاصمة الأوراس	ثقافي	50 د	أسبوعي الخميس	10:10	11:00
إني أوال انك	فضاء ثقافي تفاعلي يهدف إلى ارساء ثقافة الحوار خاصة ما تعلق بالهوية و الثقافة الأمازيغية المحلية	ثقافي	40 د	نصف شهري الإثنين	10:10	11:00

جدول رقم (11): البرامج الثقافية لإذاعة الأوراس بباتنة 2013/2012.

المصدر: الجدول من اعداد الطالبة وفقا للمعطيات الموجودة بالشبكة البرامجية لإذاعة الأوراس الجهوية بباتنة لسنة 2013/2012.

للإشارة، فإنه و بالرغم من غياب الإعلام المقروء في ولاية باتنة، إلا أنه يمكن رصد أعمال و أنشطة مجلة "باتنة آنفو" ، حيث أصبحت اللسان الناطق باسم الولاية، من خلال اصداراتها المتنوعة في مختلف المجالات، الثقافية، الصحية و الاجتماعية.

في مجال الفن و الآداب: يقصد بهذا المجال الكتابة الأدبية بكل أنواعها كالقصة، دواوين الشعر، الكتابة المسرحية، سيناريوهات الأفلام، يضاف إلى ذلك الأعمال الفنية كمعارض الفنون التشكيلية من لوحات زيتية، النحت...إلخ.

ينشط في هذا المجال العديد من النوادي الأدبية و الفكرية، المنتشرة عبر العديد من بلديات الولاية، ومنها:

اتحاد الكتاب الجزائريين بولاية باتنة، و له مكتبين، الأول بعاصمة الولاية39، و الثاني بدائرة بريكة40.

النادي الأدبي الشهري للفن و الإبداع، يستضيف شهريا أديبا معروفا.

ملتقى محمد عروة بمدوكال.

منبر عين التوتة الأدبي.

ملتقى أوراس الفكر و الأدب.

ربيع بريكة الأدبي.

تجدر الإشارة أن هاته النوادي الأدبية و الفكرية مثلت الولاية في العديد من التظاهرات الفكرية و الأدبية و توجت بالعديد من الجوائز، منها:

تحصل رئيس جمعية الشروق 41:

جائزة مهرجان الشعر العالمي بالإسكندرية.

جائزة مهرجان الشعر العربي بدمشق.

جائزة مهرجان الشعراء الأفارقة بطرابلس.

جائزة السلام العالمي بعمان.

الأستاذة سمية محنش(عضو بالإتحاد) تحصلت على جائزة مهرجان الشعر النسوي العربي بقسنطينة.

الأستاذة حفيظة ميمي (عضو بالاتحاد) تحصلت على جائزة القصة القصيرة بمرسيليا.

الأستاذ سليم صايفي(عضو بالاتحاد) تحصل على جائزة عبد الحميد بن هدوقة ببرج بوعريريج.

في مجال التراث الثقافي42 و السياحي: على الرغم من الثروة الثقافية و السياحية التي تزخر بها الولاية–كما ذكرنا آنفا– إلا أن النتاج العملي للحركة الجمعوية و مشاركتها في التنمية المحلية السياحية يبقى ضعيفا43، بالنظر إلى حجم الجمعيات الذي لا يتعدى 11 جمعية، اضافة إلى 7 دواوين سياحية محلية، و معظمها لا ينشط، و الفاعل منها تتميز نشاطاته بالمناسباتية الضيقة. (أنظر الملحق رقم(02).

زيادة على ماسبق، و من خلال الإطلاع على المشاريع المتعلقة بالتنمية المحلية السياحية بالولاية(أنظر الملحق رقم (02)، لم نرصد أي إقتراح من طرف مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في المجال، وهو ما يدل على غياب هاته المؤسسات عن الإضطلاع بدورها التنموي في قطاع السياحة.

أما بالنسبة لحماية الموروث الثقافي بالولاية، فقد تم رصد بعض الفرق الفولكلورية 44الناشطة في مجال الرقص و تأدية الأغاني التقليدية الشعبية. ويقتصر عملها في المهرجانات و الإحتفالات الرسمية.

أما باقي الطبوع الفولكلورية بالطبخ التقليدي، الألعاب التقليدية45، فلا يوجد جمعيات تنشط في هذا المجال.

فيما يتعلق بالصناعة التقليدية، فهناك العديد من الصناعات التقليدية التي اندثرت بسبب اهمالها كصناعة التليس، اضافة إلى صناعة الحلي التقليدية.

و بحسب لجنة الثقافة و السياحة و التراث التاريخي لولاية باتنة، فإن الصناعات التقليدية بالولاية تحصي 5207 حرفي مسجل، يقابلها 10452 منصب شغل46. ينشط حوالي 808 حرفي في صناعة المجوهرات و الصياغة، في حين ينشط في صناعة الحلي التقليدية 82 حرفي فقط! و حتى صناعة الصياغة و المجوهرات تراجعت عملية التسجيلات بها في 2009، فلم تعد تشكل سوى 7.38% بعدما كانت تسجل 29% سنة 2005، والسبب راجع إلى ارتفاع الأعباء الضريبية مما دفع بالكثيرين إلى تغيير النشاط من صناعة المجوهرات إلى تجار مجوهرات محلية و مستوردة، يضاف إلى ذلك نقص المواد الأولية و ارتفاع تكلفة الإنتاج و الأسعار47.

نفس الوضع تعاني منه العديد من الصناعات التقليدية كالفخار، اللباس التقليدي، الخزف، النسيج، منتجات الحلفاء.

من مجمل ما سبق، يتضح أن اسهامات المجتمع المدني في ولاية باتنة فيما يتعلق بدوره التنموي يبقى ضعيفا إذا ما قورن بالحجم الكمي لمؤسسات المجتمع المدني الموجودة داخل إقليم الولاية، خاصة الحركة الجمعوية، و إن كانت البحث يثمن المجهودات الكبيرة للعديد من الجمعيات الناشطة على مستوى الولاية–بالرغم من قلتها– يرجع ذلك لأسباب موضوعية و أخرى ذاتية سوف يتم التطرق إليها بشيء من التفصيل في العنصر التالي.

آليات عمل المجتمع المدني بولاية باتنة:

لقد شهدت تسعينيات القرن الماضي انعقاد سلسلة من المؤتمرات و اجتماعات القمة العالمية تحت رعاية الأمم المتحدة بمختلف وكالاتها المتخصصة، مستهدفة وضع أطر تحليلية للعديد من القضايا العالمية ذات البعد الإنساني، و قد أجمع مختلف الفواعل المشاركة فيها على مدى اهمية دور الجهود الشعبية إذا ما تم تفعيلها و تهيئة أرضية خصبة تقبل الحوار مع الآخر و تحترم وجوده في تحقيق التنمية الإنسانية. على هذا الأساس فإن المجتمع المدني يمكنه تحقيق التنمية المحلية من خلال تفعيل آليات عمله المتمثلة في المشاركة الشعبية و العمل التطوعي، التوعية و التحسيس، و المراقبة و المحاسبة و كشف التجاوزات.

آلية المشاركة الشعبية و العمل التطوعي: من خلال تفحص وضعية المجتمع المدني في ولاية باتنة، يظهر أن الحركة الجمعوية تستخدم هاته الآلية بشكل أكبر من التكوينات المختلفة للمجتمع المدني بالولاية، خاصة منها الجمعيات الدينية التي استطاعت تعبئة المواطنين من أجل العمل الخيري التطوعي، يتبين ذلك جليا من خلال التبرعات الخيرية لفائدة الفقراء و المعوزين، و دور الرحمة و العجزة، اضافة إلى الجمعيات البيئية التي جندت العديد من الشباب في حملات تنظيف واسعة شملت العديد من بلديات الولاية، واستهدفت ترقية الوعي البيئي لدى المواطنين من أجل زرع ثقافة الحفاظ على البيئة، حتى على مستوى المؤسسات التعليمية الإبتدائية ، من خلال مبادرات لزرع شجرة لكل تلميذ، و شجرة لكل طفل داخل الأحياء السكنية48.

لكن ما يعاب على هاته الجمعيات هو أن استخدامها لهذه الآلية مناسباتي و ليس دائم، إذ يقتصر على مواسم و مناسبات محددة، فالدور المنوط بالجمعيات في هذا المجال هو غرس قيم و سلوك العمل التطوعي وتفعيل المشاركة الشعبية في الذاكرة المجتمعية، من خلال سياسات توعوية ممارساتية تدخل ضمن أولويات المواطنين اليومية.

آلية التوعية و التحسيس:

تعبر آلية التوعية و التحسيس عن الوسيلة العملية لحشد جهود المواطنين و استمالتهم لغرض المشاكة في أنشطة معينة و كسب تأييدهم و تعاطفهم حول مواضيع إجتماعية مختلفة، و تتخذ هاته الآلية في الواقع العملي للحركة الجمعوية في ولاية باتنة المظاهر التالية:

تنظيم ملتقيات و ندوات و أيام دراسية حول ظواهر اجتماعية مختلفة، كمحو الأمية، حماية البيئة، مكافحة الآفات الإجتماعية، دور المفكر و الأديب في التنمية الثقافية، التربية المرورية...إلخ.

اقامة معارض تربوية تكوينية تحسيسية حول مواضيع متعددة.

تنظيم أبواب مفتوحة .

التقرب إلى المؤسسات التعليمية و تقديم دروس حول ظواهر إجتماعية معينة.

القيام بحملات توعوية تحسيسية حول ظواهر ومواضيع عديدة بحسب نشاط و مجال عمل الجمعيات، الثقافية، الإجتماعية، الدينية، البيئية...إلخ.

اعداد حصص أسبوعية باذاعة الأوراس المحلية. كمساهمة جمعية حماية البيئة بالتنسيق مع الولاية على اقامة معرض ثري و متنوع في تظاهرة"يوم بدون سيارة" يوم29.09.2011، اضافة إلى الحصص الإذاعية التي أقيمت بهذه المناسبة مع تقديم شروحات حول أضرار دخان السيارات49.

تنظيم قوافل تحسيسية كتلك التي قامت بها جمعية "إقرأ" بمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية في 08 سبتمبر 2012، و جابت العديد من دوائر و بلديات و قرى و مداشر الولاية (عين التوتة، بريكة،اشمول،مروانة،سيدي معنصر)للتحسيس بخطورة الأمية و آثارها الجانبية سيما ما تعلق بالتنمية الإجتماعية و الإقتصادية، وقد دامت العملية التحسيسية قرابة أسبوع50.

تنظيم أيام تحسيسية، كتلك التي قات بها جمعية تسوية وضعية المعاقين، من خلال تنظيمها ليوم تحسيسي لتوعية المعاق "قراءة في قانون ادماج و ترقية المعاقين بالمركز الثقافي بباتنة في 512011/04/28

يضاف إلى ما سبق استخدام الجمعيات للمجلات و الصحف الناشطة على مستوى الولاية للتعريف بأهدافها و نشاطاتها ، في اطار توعية و تحسيس المواطنين بجدوى العمل الخيري و نشر ثقافة التضامن و العمل التطوعي. يضاف إلى ذلك مبادرة بعض الجمعيات على طبع ونشر العديد من الكتب و المجلات الخاصة بظواهر و قضايا معينة، من أمثلة ذلك الكتي و المجلات التي تصدر عن جمعية "إقرأ"، و المتعلقة، ليس فقط محو الأمية من خلال تعليم القراءة و الكتابة، إنما محو الأمية القانونية، الأمية الصحية، الأمية البيئية...إلخ. هناك مساهمة أخرى مثلتها مجلة "باتنة

آنفو" من خلال اصداراتها المتخصصة في مجالات متنوعة كالصحة، اقضايا الإجتماعية و الثقافية...إلخ.

تجدر الإشارة إلى الدور التوعوي و التحسيسي الذي تقوم به إذاعة الأوراس المحلية، فهي تمثل منبرا مهما للمجتمع المدني، أين يقوم بالترويج لأفكاره و حملاته التوعوية، وقد خصصت الإذاعة ضمن شبكتها البرامجية السنوية العديد من البرامج الخاصة بهذا المجال.

ما يميَز أيضا العمل الجمعوي في هذا الإطار هو المناسباتية للحملات و التظاهرات و مختلف مظاهر التوعية و التحسيس، إن تقتصر عمليات التوعية و التحسيس على مناسبات معينة، وفي اطار محدود وضيق.

آلية المراقبة و المحاسبة و كشف التجاوزات

من خلال تتبع الحراك الجمعوي بالولاية، لاحظنا أن الدور الرقابي للحركة الجمعوية –قس على ذلك معظم مؤسسات المجتمع المدني – يكاد يكون مجمد، إذ تنشط الجمعيات و مختلف تكوينات المجتمع المدني ضمن اطار محدد ما بين النشاط الإجتماعي و النشاط الخيري و التضامني، و الثقافي، البيئي فحسب، والسبب بعود في الأساس إلى غياب الأطر القانونية التي تعطي للمجتمع المدني حق المراقبة و المحاسبة و كشف التجاوزات.

ومع ذلك، فقد حاولت الباحثة التقصي عن فواعل جمعوية تنشط في هذا الإطار، و تم ايجاد فاعل يكاد يكون الوحيد الناشط في مجال المراقبة و الكشف عن التجاوزات بالولاية، يتعلق الأمر بالودادية الجزائرية لمكافحة الآفات الإجتماعية، وهي جمعية وطنية لها مكاتب ولائية و بلدية تعمل ضمن اقليم ولاية باتنة. وقد كانت الودادية تنشط سابقا باسم الودادية الجزائرية للتضامن الشباني، و قامت بتغيير التسمية سنة200652 إلى التسمية الحالية.

و يتعلق نشاط الودادية بمحاربة كافة الآفات الإجتماعية في أوساط الشباب بما فيها تلك المرتبطة بقضايا الفساد. كما تعمل الودادية على مراقبة مختلف الهيئات المحلية و المؤسسات العمومية،الأمر الذي مكنها من كشف العديد من التجاوزات، التي قدمت في مضمونها تقارير و رفعتها إلى الجهات المعنية، التي قامت بدورها بفتح تحقيقات بشأنها. من امثلة التجاوزات المعلن عنها من قبل الودادية يمكن ذكر مايلي:

تقرير حول تبديد أموال عمومية في حق رئيس بلدية.

تقرير حول سوء استعمال الوظيفة في حق مدير المستشفى الجامعي بباتنة.

تقرير حول الوضعية المزرية التي يعيشها مرضى المؤسسة الإستشفائية العمومية بمروانة.

تقرير حول تزوير أوراق نقدية من فئة 2000 دج.

ملف حول اعتراض عن انشاء مناجم فخار بمنطقة وادي مريال ببلدية عيون العصافير، دائرة تازولت.

الجدير بالذكر هو أن معظم التقارير التي رفعتها الوادادية لاقت تجاوبا من المصالح المختصة. اضافة إلى الدور الذي لعبته الصحافة المكتوبة التي نشرت العديد من التقاريرو التي لاقت صدى واسع لدى الجهات المعنية، التي باشرت فتح تحقيقات حولها. غير ان الوادادية لاقت بعض العوائق و العراقيل المتعلقة أساسا بحماية الشهود الذين كثيرا ما يتعرضون لأعمال انتقامية و اجراءات تعسفية من قبل الجناة53 في حالة معرفة أنهم مصادر للكشف عن التجاوزات الحاصلة في اطار محيطهم.

تقييم الدور التنموي للمجتمع المدني في ولاية باتنة

على الرغم من أهمية تفعيل و ترقية العمل الجمعوي في اطار التنمية المحلية، بالنظر إلى اسهاماته في تحديد الإحتياجات و المشاكل الحقيقية التي يعاني منها المواطنون، و كذلك مساهمته في اقتراح مشاريع تعكس تطلعات السكان و تشكل بدائل للتنمية المحلية ، لا تتعارض مع ماهو محدد في برامج الدولة بقدر ما تكمل و تفعل تلك البرامج و تكيفها وفقا لانشغالات السكان و خصوصية المنطقة. إلا أن العمل الجمعوي في ولاية باتنة ينتابه الكثير من القصور، بسبب مواجهته للعديد من المعوقات و العراقيل.

العوائق و العراقيل المثبطة للعمل الجمعوي في ولاية باتنة:

من خلال التطرق إلى واقع المجتمع المدني في ولاية باتنة، يظهر أن اسهاماته في مختلف المجالات لا تزال بعيدة عن تطلعات التنمية المحلية بالمنطقة، ما يدفع للتساؤل عن الأسباب المثبطة لعمله التنموي؟

يمكن اجمال الأسباب في المعوقات و العراقيل التالية:

التمويل: إذ تعد قلة الدعم المادي و انعدامه في بعض الحالات مشكلة جوهرية تعاني منها العديد من الجمعيات على مستوى الولاية، وهو الأمر الذي يعزى إليه توقف عدة جمعيات عن مزاولة نشاطاتها.

فبالرغم من تنوع الموارد المتعلقة بنشاط الجمعيات، و المكفولة قانونا، حيث حددت المادة 29 من قانون الجمعيات رقم 12-06 المؤرخ في 12.01-02012 أن موارد الجمعيات تتكون من54: اشتراكات أعضاء الجمعيات.

المداخيل المرتبطة بنشاطاتها الجمعوية و أملاكها.

الهبات النقدية و العينية و الوصايا.

مداخيل جمع التبرعات.

الاعانات التي تقدمها الدولة أو الولاية أو البلدية.

إلا أن تطبيق المادة في الواقع، شيء آخر، فبالنسبة لاشتراكات أعضاء الجمعيات، ومن خلال الإطلاع على بعض القوانين الأساسية لبعض الجمعيات، الملاحظ أن هذه الإشتراكات ضعيفة و لا تستطيع حتى تغطية تكلفة كراء المقر سنويا. (أنظر الجدول رقم 12).

المكتب	الاشتراك السنوي(دج)
أعضاء المكتي الوطني	5000 دج
أعضاء المكتب الولائي	2000 دج
أعضاء المكتب الدائري	1500 دج
أعضاء المكتب البلدي	1000 دج

الجدول رقم (12): الاشتراكات السنوية لأعضاء الجمعيات

المصدر: الجدول من اعداد الطالبة وفقا لبعض القوانين الأساسية الخاصة بالجمعيات الناشطة بولاية باتنة.

أما فيما تعلق بالمداخيل المرتبطة بنشاط الجمعيات و أملاكها، وكذا الهبات النقدية و الوصايا، فالقانون وضع شروطا وقيود قانونية حدَت من استقلالية الجمعيات ، ليس فقط في طريقة استغلالها و إنما تعدى ذ لك إلى الحصول على هاته الهبات ، حيث منع القانون في مادته رقم 30 الجمعيات من الحصول على أموا ل ترد إليها من تنظيمات أجنبية أو منظمات غير حكومية أجنبية، ما عدا تلك الناتجة عن علاقات التعاون المؤسسة قانونا55.

في نفس السياق، فما يمكن ملاحظته في الولاية هو وجود رجال أعمال و تجار يشكلون "البرجوازية الكسولة" على حد تعبير الدكتور صالح زياني،غير أن تدعيمهم للعمل الجمعوي ضعيف جدا، نظرا لعدم اهتمامهم بتدعيم المجتمع المدني إلا القلة القليلة منهم.

أما بالنسبة للمساعدات الممنوحة من قبل الدولة أو الولاية أو البلدية، فالواقع يبين أن هناك تفاوت في المنح و المساعدات التي تقدمها ولاية باتنة للجمعيات، وبحسب القانون فإن هذا التفاوت سببه اختلاف حجم النشاطات التي تبرمجها الجمعيات سنويا، حيث يتم تضمينها داخل دفتر شروط يقدم إلى الولاية . وفيمايلي جدول يبين المساعدات المقدمة من قبل ولاية باتنة و الموجهة للجمعيات لسنة 2012.

	الحساب الاداري(2010)	الميزانية(2012)

الجمعيات الدينية	10.000.000	30.000.000.00
الاتحادية المكملة للأعمال المدرسية	24.000.000.00	43.000.000.00
الجمعيات و النوادي الرياضية	110.044.000.00	45.000.000.00
الجمعيات ذات الطابع المسيقي و المسرحي	43.200.000.00	43.000.000.00
الجمعيات الثقافية	14.050.000.00	15.000.000.00

الجدول رقم(14): المساعدات المالية الموجهة للجمعيات في ولاية باتنة لسنة 2012.

المصدر: الجدول من اعداد الطالبة وفقا للمعطيات المتحصل عليها من مديرية الإدارة المحلية،"الميزانية الأولية لولاية باتنة لسنة 2012"،ص ص 17-21.

تجدر الإشارة إلى أن المساهمات المالية التي قدمتها الولاية لسنة 2012 كانت معتبرة بالنظر إلى وضع الولاية لميزانية خاصة باحتفاليات الذكرى الخمسون لعيد الشباب و الإستقلال. على غرار باقي الولايات.

اضافة إلى ما سبق، فإن هناك من الجمعيات، خاصة الناشطة في مجال الصناعات التقليدية تعاني كثيرا من الأعباء الضريبية المفروضة من قبل الدولة و هو الأمر الذي قد يؤدي إلى اندثار العديد منها على المدى الطويل.

كما أن الجدول يوضح أن الجمعيات و النوادي الرياضية تحضى بحصة أكبر من المساعدات، ومع ذلك تسجل الرياضة في ولاية باتنة ضعفا كبيرا بالنظر إلى المشاكل التي يعاني منها قطاع الرياضة بالولاية.

لذلك لابد من مراجعة الدعم المالي لهذا النوع من الجمعيات و الاهتمام أكثر بالجمعيات التي لها دور ايجابي في تحقيق التنمية المحلية، و التي لها مبادرات تمس الواقع المعيشي للمواطنين و تستحق التشجيع و الدعم.

المقرّات: و يتعلق الأمر بمشكل المقرات، حيث أن معظم الجمعيات الناشطة داخل اقليم الولاية لا تملك مقرات ثابتة، مما يزيد أعباءها المادية في البحث عن مقر و دفع أجرته شهريا، و هو الأمر الذي ينعكس سلبا على نشاطاتها التنموية.و حال الجمعيات على مستوى الولاية هو حال مثيلاتها على المستوى الوطني.

غياب استراتيجية واضحة لاستقطاب الشباب: هي مشكلة أخرى تعاني منها الجمعيات بالولاية، حيث أن معظم الجمعيات تسجل ضعفا كبيرا في عدد الشباب المنخرط، و السبب بعود بالأساس إلى وضعية الشباب الباتني الذي يعاني كغيره من شباب الجزائر من البطالة، فقد حددت نسبة

البطالة في الولاية بـ13%، وبالتالي فاستقطاب الشباب يكون عن طريق توفير مناصب شغل داخل الجمعيات، و ليس بالتطوع وهو الأمر الذي نجحت من خلاله بعض الجمعيات كجمعية"إقرأ" التي وفرت بالتنسيق مع مديرية التشغيل و كذا مديرية النشاط الإجتماعي 181 منصب شغل.

يضاف إلى ذلك غياب الفكر الجمعوي داخل المجتمع و هو الأمر الذي يبين فشل الحركة الجمعوية في ولاية باتنة من نشر الثقافة الجمعوية بالمنطقة.

غياب التنسيق بين الجمعيات: من خلال التواصل مع العديد من الجمعيات، تبين أن هناك ضعف في التواصل و التنسيق فيما بينها، فمعظم الأنشطة التي تقوم بها هاته الأخيرة تميّزها الفردانية، لكن هذا لا ينفي وجود مبادرات لبعض الجمعيات التي تقوم بدعوة جمعيات من داخل الولاية و خارجها و التنسيق معها لتنظيم لقاءات أو ندوات أو أيام دراسية، أو حملات تحسيسية، غير أن الأمر يبقى نسبي.

ضعف مبادرات الجمعيات الخاصة بالتنمية المحلية: حيث أن الحجم الكمي للجمعيات يقابله ضعف كبير في مخرجاتها، إذ أن معظم المبادرات تقوم بها المؤسسات العمومية التابعة للولاية(و هو الأمر الذي أكدته التقارير التي تم طرحها في دورات المجلس الشعبي الولائي)، حيث تقوم بدعوة الحركة الجمعوية والتنسيق معها لتقديم نشاطات معينة، و هو الأمر الذي يبين ضعف الجمعيات من جهة و وصاية الدولة عليها من جهة أخرى.

غياب الإبداع و التجديد داخل الجمعيات: فمن خلال الإطلاع على بعض القوانين الأساسية للجمعيات، يتوضح جليا أنها تتشابه في الأهداف، بل و أن هناك أهداف تعجز في كثير من الأحيان الجمعيات بامكاناتها المتواضعة من تحقيقها.

الأنشطة المناسباتية و المناطقية: فبالرغم من أن الدور المنوط بالحركة الجمعوية كغيرها من تنظيمات المجتمع المدني هو بناء قاعدة أساسية للعمل الجمعوي في ذاكرة المجتمع بحيث تمكنها من مد جسور التواصل مع المواطنين و من ثمة تستطيع تكوين قاعدة جماهيرية تضمن لها النجاح في تحقيق أهدافها وفقا لتطلعات المواطنين داخل الولاية و ليس الأهداف الضيقة لأعضاء الجمعية. غير أن وعي الجمعيات بهذا الدور يبقى ضعيف بالنظر إلى المناسباتية التي تطبع معظم أعمالها و أنشطتها.يضاف إلى ذلك اقتصار نشاطاتها في الكثير من الحيان على عاصمة الولاية أو المناطق الحضرية و اهمال المناطق الريفية و النائية الأكثر حاجة إلى التنمية المحلية.

ص– احتواء الحركة الجمعوية من طرف الأحزاب السياسية و الدولة: يتعلق الأمر بالأخص بالتنظيمات الطلابية التي تمكنت الاحزاب من استقطابها و احتوائها و تجنيدها لأغراض انتخابية في غالبية الأحيان. يضاف إلى ذلك استخدام الدولة للحركة الجمعوي في اطار احتفالاتها، و مثال ذلك التدعيم المادي للجمعيات المشاركة في احتفال خمسينية الإستقلال سنة 2012.

كنتيجة لما سبق، فإن عبارة "جمعيات نشطة في مقبرة العمل الجمعوي56" التي أطلقها الباحث الإجتماعي دان فرناند بشمان "Dan Fernand Bichman" في معرض حديثه عن الجمعيات الفرنسية التي توقفت عن النشاط ولا تزال مسجلة في الإحصاء الرسمي للجمعيات بفرنسا، وهي نفس العبارة التي يمكن أن تصف حال الجمعيات في ولاية باتنة. فغالبية الجمعيات لا تنشط غير أنها مسجلة ضمن الحركة الجمعوية بالولاية.

آفاق الدور التنموي للمجتمع المدني في ولاية باتنة:

في اطار السياسة التي تنتهجها الدولة في الفترة الأخيرة، خاصة بعد احداث ما يعرف بـ"الربيع العربي" باصلاحات استباقية تفاديا إلى انتقال الثورات إلى الجزائر،حيث أعلنت السلطة على العديد من الاصلاحات، خاصة منها التي مست المجتمع المدني، أين أصبح الترويج للعمل الجمعوي على مستوى الخطاب السياسي الرسمي، و كذلك على مستوى الجماعات المحلية، التي أكدت في العديد من المناسبات على لسان والي الولاية، بضرورة اشراك المجتمع المدني في التنمية المحلية، و العمل على ترقية أنشطته و دعمه ماديا و معنويا للاضطلاع بدوره التنموي المنشود.

إن نشر ثقافة العمل الجمعوي في الوسط الأوراسي و جدوى الأعمال التطوعية و المشاركة المجتمعية، تحتاج إلى جدَية ووعي المجتمع المدني بالمنطقة بجدوى التنشئة الإجتماعية على مبادئ و قواعد العمل الجمعوي، وضرورة رفع حجم الأنشطة و جودتها و توسيعها لتشمل مختلف المناطق التابعة لاقليم الولاية، اضافة إلى ضمان استمراريتها طوال السنة. يضاف لذلك ضرورة التنسيق بين مختلف تكوينات المجتمع المدني بالولاية من جهة، و بينها وبين الجماعات المحلية من جهة أخرى و تكثيف الجهود لخدمة التنمية المحلية.

الخاتـمة

من مجمل ما سبق، يتضح أن فاعلية الدور التنموي للمجتمع المدني في ولاية باتنة نسبية إلى حد ما، ذلك أن العمل الجمعوي بالولاية تكتسيه جوانب من القصور و الضعف، بالنظر للمشاكل و العوائق التي حالت دون تمكينه من الإضطلاع بدوره في التنمية المحلية.غير أن ذلك لم يمنع من وجود مبادرات و أعمال جسدتها الحركة الجمعوية، خاصة ما تعلق بمحو الأمية و تعليم الكبار، و

حماية البيئة، وتعليم القرآن، و التكفل بقضايا النساء و المعوقين، ناهيك عن الأعمال التضامنية و الخيرية للجمعيات الدينية التي ساعدت العديد من شرائح المجتمع المهمشة و المحرومة.

و نظرا للأهمية البالغة للمجتمع المدني في التنمية المحلية، لابد من تفعيل دوره من خلال مجموعة من المحددات، التي يمكن أن نقترحها فيمايلي:

ضرورة اعادة النظر في القوانين و التشريعات المقيدة للعمل الجمعوي، خاصة وأن هناك فرصة تعديل الدستور، بتضمينه مواد تبين المكانة القانونية للمجتمع المدني و دوره في التنمية المحلية ،مع تمكينه بالقانون من القدرة الإلزامية لممارسة الرقابة و المحاسبة وكشف التجاوزات.

ضمان استقلالية المجتمع المدني ماديا ، من خلال رفع القيود القانونية التي تحد من حصوله،وانتفاعه و استغلاله للموارد المالية الممنوحة له.

مساعدة الجمعيات على ايجاد و امتلاك مقرات دائمة و ثابتة، حتى تتفرغ لآداء مهامها التنموية.

توفير قنوات الإتصال و التواصل للمجتمع المدني لتمكينه من تمرير رسائله و حملاته التوعوية بجدوى العمل الجمعوي للسكان، و فتح المجال لمعرفة انشغالات و تطلعات المواطنين و تحويلها ضمن اطار تنظيمي محكم إلى مشاريع قوانين تقدم للجهات المسؤولة.

تشجيع الإعلام الجهوي و تنمية قدراته و القضاء على التعقيدات الإدارية المعرقلة لملفات الإعتماد.

تشجيع الجمعيات الناشطة في مجال الصناعة التقليدية ماديا ومعنويا، واعفائها من الضرائب.

خلق هيئة ادارية تنظيمية تنسيقية تكون مكونة من مختلف فواعل المجتمع المدني، وتوكل لها مهمة التنسيق بين هاته الفواعل. و ذلك لترقية الفعل الجمعوي وتفعيل آدائه و ضمان جودة الخدمات التي يقدمها للمواطن.

قائمة المراجع:

[1]–مديرية السياحة و الصناعة التقليدية، "ملف قطاع السياحة بالولاية"، تقرير مقدم في اطار الدورة العادية الرابعة للمجلس الشعبي الولائي ، جانفي 2011، ص 10.

[2]– مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية،"مونوغرافيا ولاية باتنة لسنة 2008"، ولاية باتنة، مارس 2009، ص ص 1–4.

[3]–نفس المرجع، ص ص1–3.

[4]–نفس المرجع، ص9.

[5] -Chronologie De La Ville De Batna, Batna Info, Juillet 2012,P6.

[6]– نفس المرجع، ص 9.

[7]–مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية باتنة، مرجع سابق، ص10.

[8]– مديرية التنظيم و الشؤون العامة. "وثيقة حول نتائج الانتخابات المحلية لسنة2012"، ولاية باتنة، 2012.

[9]– نفس المرجع.

[10]–مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية، مرجع سابق، ص 60

[11]نفس المرجع، ص ص 64-66

[12]– مديرية المصالح الفلاحية لويلاية باتنة،" حصيلة الحصاد و الدرس لموسم 2012/2011 و حملة الحرث و البذر لموسم 2013/2012، تقرير مقدم في اطار الدورالعادية الثالثة للمجلس الشعبي الولائي، 2012، ص 14.

[13]– مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية، مرجع سابق.ص ص147-149.

[14]–لجنة الثقافة و السياحة و التراث، ملف الثقافة و السياحة بالولاية، تقرير مقدم في اطار الدورة العادية الرابعة للمجلس الشعبي الولائي المنعقدة في 2011/01/19، ص29.

[16]–تعرف السياحة التقافية على أنها كل نشاط استجمامي يكون الدافع الرئيسيي فيه هو البحث عن المعرفة و السلوكات من خلال اكتشاف تراث عمراني مثل المدن و المداشر و القرى و المعالم التاريخية و الحدائق و المباني الدينية أ أي تراث غير مادي مثل العادات و التقاليد المحلية و الوطنية.

[17]– لجنة الثقافة و السياحة و التراث، مرجع سابق، ص ص 15، 16.

[18]– نفس المرجع، ص 16.

[19]– نور الدين برقادي،" باتنة آنفو، تجربة أوراسية ناجحة"، مجلة باتنة آنفو،جانفي 2013، ص 6.

[20]– لجنة الثقافة و السياحة و التراث، مرجع سابق، ص ص 15 -16.

[21]- Andrea Levirani ,Civil Society In Algeria :The Politicalfunctions Of Associational Life,
Routledge 2 Park Square, Milton Park, Abingdon, Oxon OX14 4RN, First Published 2008,p 54.

[22]–الاتحاد العالمي لجمعيات الأمم المتحدة، المجتمع المدني و الأجندة العالمية: من التقييم إلى الفعل،تم الاطلاع على المقال في يوم 22.04.2012، على الموقع التالي:www.wfuna.org.

[23]–مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية باتنة، مرجع سابق، ص 68.

[24]– عمار لونيس، رئيس جمعية حماية البيئة، تم اجراء المقابلة في يوم: 22.12.2012، مديرية التربية، ولاية باتنة.

[25]– بن زرارة محمد الشريف،رئيس جمعية تسوية وضعية المعوقين، المكتب الولائي بباتنة ، تم اجراء المقابلة في يوم 16.12.2012، مقر الجمعية.

[26]– من بين الكتب المطبوعة: كتاب "البتول"،كتاب "ثورة سيدي الصادق بلحاج"، ديوان شعر بعنوان "لوحات مهربة من البوم مهاجر"، ديوان شعر بالفرنسية بعنوان: حب و إرهاب"، قصص بعنوان: "عصي على النسيان".

[27]– طارق ثابت، رئيس جمعية شروق الثقافية ، تم اجراء المقابلة في يوم: 13.01.2013، بمقر الجمعية، باتنة.

[28]– حبيبة راقدي، نائب رئيس المكتب الولائي لجمعية إقرأ .مقر الجمعية بباتنة، تم اجراء المقابلة في يوم: 16.12.2012.

[29]– جريدة الصقر،"جمعية اقرأ..دعوة لوزارة التربية الوطنية لتقيم الاستراتيجية الوطنية نحو الأمية"، تم الاطلاع على المقال في يوم 22.11.2012، على الرابط:-www.essakr.info/index.php/with-people/2256-with-people.html

[30]– قودة عزيز، رئيس المكتب الولائي للجمعية الوطنية نحو الامية "اقرا" بباتنة، مكالمة هاتفية في يوم 22.01.2013.

[31]– حبيبة راقدي، نائب رئيس المكتب الولائي لجمعية إقرأ .مقر الجمعية بباتنة، تم اجراء المقابلة في يوم: 16.12.2012.

[32]– نفس المرجع

[33]–التقرير الادبي لجمعية تسوية وضعية المعوقين لولاية باتنة، سنة 2011.

[34]–مديرية الثقافة، ملف الثقافة، تقرير قدم في اطار الدورة العادية الرابعة للمجلس الولائي لولاية باتنة 2010،ص 4.

[35]– لجنة الثقافة و السياحة و التراث التاريخي،" ملف الثقافة و السياحة بولاية باتنة"، تقرير مقدم في اطار الدورة العادية للمجلس الشعبي الولائي لسنة 2010، المنعقد في 19.01.2011، ص ص 26، 27.

[36]– نفس المرجع، ص 27.

[37]– مديرية الثقافة، مرجع سابق، ص 21.

[38]–نفس المرجع، ص 22. .

[39]– تم تنصيب المكتب في 17.04.2010 برئاسة طارق ثابت.و هو أيضا رئيس جمعية الشروق الثقافية.

[40]– تم تنصيب المكتب في 19.04.2010 برئاسة بوزيد جريدي.

[41]– طارق ثابت، رئيس جمعية شروق الثقافية و رئيس اتحاد الكتاب الجزائريين ، تم اجراء المقابلة في يوم: 13.01.2013، بمقر الجمعية، باتنة.

[42]– التراث الثقافي هو جميع الممتلكات الثقافية العقارية و العقارات بالتخصيص و المنقولة الموجودة على أرض عقارات الملاك الوطنية و في داخلها المملوكة لأشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص، كذلك في الطبقات الجوفية للمياه الداخلية و الاقليمية الموروثة عن مختلف الحضارات المتعاقبة منذ عصر ما قبل التاريخ إلى يومنا هذا، و تعد جزءا من التراث الثقافي للأمة أيضا الممتلكات الثقافية غير المادية الناتجة عن تفاعلات اجتماعية و ابداعات الأفراد و الجماعات عبر العصور و التي لا تزال تعرب عن نفسها منذ أزمنة الغابرة إلى يومنا هذا. للمزيد أنظر: –مديرية الثقافة، ملف الثقافة، تقرير قدم في اطار الدورة العادية الرابعة للمجلس الولائي لولاية باتنة 2010، ص 37.

[43]– مديرية السياحة و الصناعة التقليدية، "ملف قطاع السياحة بالولاية"، تقرير مقدم في اطار الدورة العادية الرابعة للمجلس الشعبي الولائي لولاية باتنة، جانفي 2011..،ص 56.

[44]– هناك ثلاث أنواع من الفرق الفولكلورية هي: 1– **إرحابن**، وتؤدي الرقص الشعبي و أداء الأغاني و الأشعار التقليدية الأصيلة، و يقوم الرحابة بالرقص و الغناء كتفا لكتف عن طريق صفين ذهابا و إيابا و تارة دوران حسب ايقاع البندير و القصبة.

2– **إسباحن**: وهي فرق تعنى بالمدائح الدينية.

3– **الباندو** : وتنشط هاته الفرق في فصل الربيع كوسيلة ترحاب وفرحة من طرف السكان ، و تتألف من رقصة شعبية يؤديها الرجال و النساء معا، حاملين عصا من شجرة مليئة بالثمار، ومن هنا جاءت تسمية الباندو، كما تؤدي فرقة الباندو عملها في احتفالية اختتان الأطفال.

[45]– تزخر الذاكرة الأوراسية بالعديد من الالعاب التقليدية المسلية، و منها: **تقوست** وهي لعبة تشبه لعبة الغولف، **لعبة إيشقفان** أو الفانتازيا/الفروسية المتمثلة في تربية الخيول و استخدامها في التظاهرات و الإحتفالات و الأعياد و الأعراس

[46]– في اسبانيا و فرنسا توفر الصناعات التقليدية 3 ملايين منصب شغل، و 205 مليون منصب في ايطاليا.

[47]– لجنة الثقافة و السياحة و التراث التاريخي، مرجع سابق، ص 52.

[48]– عمار لونيس، مرجع سابق.

[49]– جمعية حماية البيئة، التقرير الأدبي 2011، باتنة.

[50]– الجمعية الوطنية نحو الأمية"إقرأ"، التقرير الأدبي 2012/2011، باتنة.

[51]– جمعية تسوية وضعية المعاقين، التقرير الأدبي 2011، باتنة.

[52]– ودادية مكافحة الآفات الإجتماعية،" مشروع الودادية"، باتنة

[53]– بخوش أحمد، رئيس المكتب الولائي لودادية مكافحة الآفات الإجتماعية، تم اجراء المقابلة في يوم 13.01.2013. مقر الودادية، مروانة.

[54]–الجمهورية الجزائرية الشعبية الديموقراطية، قانون رقم 12–06 المتعلق بالجمعيات المؤرخ في 12.01.2012، المادة 29، ص 6.

[55]– نفس المرجع، المادة 30، ص 6.

[56]– يمين رحايل،الأبعاد الأنثروبولوجية للحركة الجمعوية ذات الطابع الثقافي بمنطقة عين قشرة،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في الأنثروبولوجيا،جامعة منتوري قسنطينة،كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2010، ص 89.